جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التَّصْحِيفُ وأَثَرُهُ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ

الدكتور
عبد السلام عبد الهادي حسن الطيب
مدرس الحديث وعلوم السنة
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء السابع
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الَّذِي لَا يَبْلُغُ وَصْفَ صِفَاتِهِ الْوَاصِفُونَ، وَلَا يُدْرِكُ كُنْهَ عَظَمَتِهِ الْمُتَفَكِّرُونَ، وَيُقِرُّ بِالْعَجْزِ عَنْ مَبْلَغِ قُدْرَتِهِ الْمُعْتَبِرُونَ، سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى من بُعث بِالدّينِ الصَّحِيح، وَالْحق الصَّرِيح، الْخَالِي عَن الْعِلَل القادحة والسالم من الطعْن فِي أدلته الراجحة، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ المستأثر بالخصال الحميدة، والْمُخْتَص بالخلال السعيدة، وعَلى آله وَصَحبه الْكِرَام مؤيدي الدّين ومظهري الْإِسْلَام، وعَلى التَّابِعين بِالْخَيرِ وَالْإِحْسَان، وعَلى عُلَمَاء الْأمة فِي كل زمَان أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ رَفِيعُ الْقَدْرِ، عَظِيمُ الْفَخْرِ، شَرِيفُ الذِّكْرِ، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين، ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين، ومنه يُدرى شمائل من سما ذاتًا ووصفًا واسمًا، ويوقف على أسرار بلاغة من شرف الخلائق عربًا وعجمًا، وتمتد من بركاته للمعتنى به موائد الإكرام من رب البرية، فيدرك في الزمن القليل من المولى الجليل المقامات العلية، والرتب السنية، وحسب الراوي للحديث شرفًا وفضلًا وجلالة ونبلًا أن يكون أول سلسلة آخرها الرسول، وإلى حضرته الشريفة بها الانتهاء والوصول. وعلي الحديث مدارُ أكثرِ الأحكامِ، وبه يُعْرَفُ الحلالُ والحرامُ.

وقد قيض الله للأمة من الحملة الصادقين، والعلماء الربانيين ، الذين رزقهم من الحفظ والذكاء ما مكنهم به من حفظ السنة النبوية وتدوينها، ووضْعِ سياجٍ عليها يصونها، وقد بذل هؤلاء الجهابذةُ من العلماء أقصى الجُهد في وضع

علم هو من مبتكرات هذه الأمة وخاصيتها التي خصها الله بها، ألا وهو علم الحديث رواية ودراية، فرد الله بهؤلاء الفرسان وبسهام هذا العلم، كيد الكائدين، وحُفظتْ سنةُ سيد المرسلين. وبقى هذا الدين غضاً طرياً للأجيال المتعاقبة، سليماً من التحريف والتبديل الذي حصل في الأديان السابقة.

وعلم الحديث من أعظم ما يسعى إليه الساعون، ويتنافس في الدعوة إليه المتنافسون، إذ مستنده ما صح من الأخبار، وثبت حسنه من الآثار، ولا طريق لتعريف ذلك، إلا بما اصطلح عليه من أصول تلك المسالك. ولما كان الشيء يشرف بشرف موضوعه، أو بمسيس الحاجة إليه، كان فن المصطلح مما جمع الأمرين، وفاز بالشرفين.

ومن أهم مباحث هذا العلم، وأشدها احتياجاً للدقة والفهم، معرفة التصحيف والتحريف، الذي قد يقع في الحديث الشريف، إذ به ينكشف الخطأ في الرواة والمرويات، ويستمد من كلام الأئمة وكثرة المطالعات.

وهو فَنٌّ جَلِيلٌ مُهِمٌّ، لم ينهض به إلا الحفاظ الحاذقون، والعلماء المحققون، والغَرَضُ منه لَا لِمُجَرَّدِ الطَّعْنِ بِذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي وَاحِدٍ مِمَّنْ صَحَّفَ، وَلَا لِلْوَضْعِ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُكْثِرُ مَلُومًا، وَالْمُشْتَهِرُ بِهِ بَيْنَ النُّقَّادِ مَذْمُومًا، بَلْ إِيثَارًا لِبَيَانِ الصَّوَابِ، وَإِشْهَارًا لَهُ بَيْنَ الطُّلَّابِ.

وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ الْخَطِيبُ فِي جَامِعِهِ" أَنَّهُ عَيَّبَ جَمَاعَةً مِنَ الطَّلَبَةِ بِتَصْحِيفِهِمْ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ، وَدَوَّنَ عَنْهُمْ مَا صَحَّفُوهُ، قَالَ: وَأَنَا أَذْكُرُ بَعْضَ ذَلِكَ ؛ لِيَكُونَ دَاعِيًا لِمَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ إِلَى التَّحَفُّظِ مِنْ مِثْلِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ،(١) لَا سِيَّمَا وَيَنْبَغِي لِقَارِئِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَفَكَّرَ فِيمَا يَقْرَؤُهُ حَتَّى يَسْلَمَ مِنْهُ.

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢٨٥/١

ومعرفة هذا الفن من فنون علم الحديث له أهمية كبيرة، وذلك لما فيه من تنقية الأحاديث النبوية مما شابهها في بعض الألفاظ سواءً كان في متونها، أم في رجال أسانيدها.

لذلك فقد استخرت الله فيما قصدت، وتوكلت عليه فيما أردت، وشرعت في جمع لبابه، والمهمات من أبوابه، وذلك حتى يسهل الوقوف على أسرار هذا الفن الباهرة، ويرقى إلى الرسوخ في مقاصد السنة الطاهرة، وقد سميته: " التَّصْحِيفُ وأَثَرُهُ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ"

منهجي في هذا البحث

- أورد الحديث الذي وقع التصحيف في سنده أو متنه علي وجه الصواب، ثم أذكر من خرجه من أصحاب كتب الحديث.
- أبين التصحيف الواقع في الحديث بالدليل العلمي من خلال مقارنة الروايات.
- بعد أن أثبت بالدليل التصحيف في الحديث أشير إلي أثره في الحديث من حيث العمل بالمعني المصحف، وقد يكون الحديث المصحف ضعيفاً، ومع ذلك أبرز الأثر الذي ترتب عليه التصحيف في لفظه.

خطة البحث

اشتمل البحث علي مقدمة وفصلين وخاتمة

فأما **المقدمة** فتحدثت فيها عن أهمية البحث، واحتياج المكتبة الحديثية له.

وأما **الفصل الأول** فهو عن أحكام التصحيف، وقد قسمته إلي خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريفُ التَّصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ

المبحث الثاني: أقسامُ التصحيف

المبحث الثالث: أَسْبَابُ التَّصْحِيفِ فِي الْحَدِيثِ

المبحث الرابع: حكمُ التصحيف والتحريف

المبحث الخامس" الكتبُ المؤلفة في التصحيف والتحريف

وأما **الفصل الثاني** فهو أصل البحث وموضوع الدراسة وهو"أَثَرُ التَّصْحِيف فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ"وقسمته إلي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أثرُ التصحيف في علم الجرح والتعديل

المبحث الثاني: أثرُ التصحيف في تعليل الأحاديث

المبحث الثالث: أثرُ التصحيف في علم الرجال

وأما **الخاتمة** فقد سجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال استقراء الأمثلة التي أوردتها في التصحيف، ومن خلال استعراض جهود المحدثين في علم الحديث، كما سجلت بعض التوصيات التي أرفعها إلي المشتغلين بالحديث، وإلي الجهات المسئولة عن تحقيق ونشر التراث الإسلامي.

اللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ يرزقنا الْإِخْلَاص وَالْيَقِين، وَصَلَاحَ الدُّنْيَا وَالدّين، كما أَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ لِحُسْنِ النِّيَّاتِ، وَالْإِعَانَةَ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ، وَتَيْسِيرَهَا وَالْهِدَايَةَ لَهَا دَائِمًا فِي ازْدِيَادٍ حَتَّى الْمَمَاتِ. وَأَنْ يَرْزُقَنَا التَّفْوِيضَ إِلَيْهِ وَالِاعْتِمَادَ عَلَيْهِ ، إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ، وهو نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ

إعداد

د/ عبد السلام عبد الهادي حسن

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية بقنا

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول أحكام التصحيف

المبحث الأول تعريفُ التَّصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ

التَّصْحِيفُ والتَّحْرِيفُ من الأمور المؤدية إلى الاختلاف في الْحَدِيْث. إذ يحصل لبعض الرُّوَاة أوهام تقع في السند أَوْ في الْمَتْن بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف، وهذا النوع من الخطأ يسمى عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ بـ (التَّصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ) .

وتعريف التَّصْحِيفِ لغةً: تَغْيِيرُ اللَّفْظِ حَتَّى يَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنْ الْمَوْضِعِ وَأَصْلُهُ الْخَطَأُ يُقَالُ صَحَّفَهُ فَتَصَحَّفَ أَيْ غَيَّرَهُ فَتَغَيَّرَ حَتَّى الْتَبَسَ.(١)

وفي المُغْرب: التَّصْحِيفُ أَنْ يَقْرَأَ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا أَرَادَهُ (كَاتِبُهُ) أَوْ عَلَى غَيْرِ مَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ (٢)

والمُصَحَّف: اسم مفعول من التَّصْحِيفِ والمُصَحِّف والصَّحَفِيُّ: هو الَّذِي يَرْوِي الْخَطَأ على قِرَاءَة الصُّحُف بأَشْبَاه الحروفِ (٣)

وَالصَّحِيفَةُ قِطْعَةٌ مِنْ جِلْدٍ أَوْ قِرْطَاسٍ كُتِبَ فِيهِ وَإِذَا نُسِبَ إلَيْهَا قِيلَ رَجُلٌ صَحَفِيٌّ بِفَتْحَتَيْنِ وَمَعْنَاهُ يَأْخُذُ الْعِلْمَ مِنْهَا دُونَ الْمَشَايِخِ كَمَا يُنْسَبُ إلَى حَنِيفَةَ وَبَجِيلَةَ حَنَفِيٌّ وَبَجَلِيٌّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَالْجَمْعُ صُحُفٌ بِضَمَّتَيْنِ وَصَحَائِفُ مِثْلُ كَرِيمٍ وَكَرَائِمَ وَالْمُصْحَفُ بِضَمِّ الْمِيمِ أَشْهَرُ مِنْ كَسْرِهَا.(٤)

---

(١) المصباح المنير ٣٣٤/١

(٢) المغرب في ترتيب المعرب ٢٦٤/١

(٣) لسان العرب ١٨٧/٩

(٤) المصباح المنير ٣٣٤/١

التَّصْحِيفُ اصطلاحا

المُصَحَّف هُوَ مَا وَقعت الْمُخَالفَة فِيهِ بتغيير النَّقْطِ فِي الْكَلِمَة مَعَ بَقَاء صُورَة الخط [١]

وعرفه الإمام السخاوي فقال: هو تَحْوِيلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْهَيْئَةِ الْمُتَعَارَفَةِ إِلَى غَيْرِهَا[٢]

تعريف التَّحْرِيف

التَّحْرِيفُ هو تَغْيِيرُ الْكَلِمَةِ عَنْ مَعْنَاهَا وَهِيَ قَرِيبَةُ الشَّبَهِ كَمَا كَانَتِ الْيَهُودُ تُغَيِّرُ مَعانيَ التَّوْرَاةِ بالأَشباه، فوصَفَهم اللَّهُ بِفِعْلِهِمْ فَقَالَ تَعَالَى: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ} [٣] وَإِذَا مالَ الإِنسانُ عَنْ شَيْءٍ يُقَالُ تَحَرَّف وَانْحَرَفَ واحْرَورَفَ[٤] والمُحَرَّفُ اسم مفعول من التَّحْرِيفِ.

والمُحَرَّفُ هُوَ مَا وَقعت الْمُخَالفَة فِيهِ بتغيير الشكل فِي الْكَلِمَة مَعَ بَقَاء صُورَة الْخط فِيهَا[٥]

وقد كان معظم المؤلفين في الْمُصَحَّف في الحديث لا يفرقون بين ما إذا كان التصحيف بتغيير النَّقْطِ أو الشكل فالكل عندهم تصحيف.[٦]

وأول من فرق بينهما هو الإمام الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها حيث قال: إِنْ كانتِ المُخالفةُ بتَغْيِيرِ حرْفٍ، أَو حروفٍ، مَعَ بقاءِ صورةِ الخَطِّ في

---

(١) توجيه النظر إلي أصول الأثر ٥٩١/٢
(٢) فتح المغيث ٥٧/٤
(٣) سورة المائدة الآية ١٣
(٤) لسان العرب ٤٣/٩
(٥) توجيه النظر ٥٩٢/٢
(٦) الوسيط في علوم الحديث صـ٤٧٨

السِّياق: فإنْ كانَ ذلك بالنِّسبةِ إلى النَقْطِ فَالمُصَحَّفُ. وَإنْ كانَ بالنِّسبةِ إلى الشَّكْلِ فالمُحَرَّفُ.(١)

وعلى هَذَا فالتصحيف هُوَ الَّذِيْ يَكُوْن في النَّقْطِ ؛ أي في الحروف المتشابهة الَّتِيْ تختلف في قراءتها مثل :(الباء والتاء والثاء والياء والنون)و(الجيم والحاء والخاء) و(الدال والذال) و(السين والشين) و(الصاد والضاد) و(الطاء والظاء) و(العين والغين) و(الفاء والقاف) فإن هذه الحروف متماثلة في الرسم لا يميزها عن بعضها إلا النَّقْط،

وأما معني التحريف عند ابن حجر فمرده إلي التغيير في الحرف الناتج عن التشابه في شكل الحروف كالدال والراء والدال واللام والميم والعين .....إلي آخر ذلك

أما قديما فلم يكونوا يفرقون بين التصحيف والتحريف، وكلمة التصحيف أكثر استعمالاً عندهم لأنها المصطلح الذي اختص به أهل الحديث.

وإذا تتبعنا أقوال الكثير من المحدثين منذ بداية القرن الثالث وحتى عصر ابن حجر نجدهم لا يفرقون بين التصحيف والتحريف، كما فرق ابن حجر، بل أي تغيير في الكلمة كان يعتبر عندهم تصحيفاً وأن مصطلح التصحيف هو الأكثر استعمالاً عندهم، وهذه بعض النماذج من أقوال المحدثين:

---

(١) نزهة النظر ١١٩/١

١- مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ {المتوفي ٢٠٤}

أورد الإمام الحاكم في معرفة علوم الحديث بإسناده عن أَبي بَكْرٍ مُحَمَّد بْن إِسْحَاق قال: سَمِعْتُ الْمُزَنِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «صَحَّفَ مَالِكٌ فِي عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ، وَإِنَّمَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، وَفِي جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ، وَإِنَّمَا هُوَ جَبْرُ بْنُ عَتِيكٍ، وَفِي عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ قُرَيْرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قَرِيبٍ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الحاكم قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهْمٌ، فَإِنَّهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ قُرَيْرٍ، بِلَا شَكٍّ، وَلَيْسَ بِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قَرِيبٍ، فَإِنَّ مَالِكًا لَا يَرْوِي عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ هَذَا قَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ مَالِكٍ[١]

فانظر إلي الفرق بين (عُمَرَ، وعَمْرُو) (وجَابِر، وَجَبْر) (وعَبْدِ الْعَزِيزِ وعَبْد الْمَلِكِ) (وقُرَيْرٍ وقَرِيبٍ) فالتغيير هنا لا يتعلق بنقط الحروف ومع ذلك سماه الشافعي تصحيفاً.

٢- الإمام أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ المتوفي {٢٤١هـ}

قال الحاكم أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: ثنا شُعْبَةُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَهَى عَنِ الدُّبَّاءِ وَالْمُزَفَّتِ[٢] قَالَ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ صَحَّفَ شُعْبَةُ فِيهِ: إِنَّمَا هُوَ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ [٣]

---

(١) معرفة علوم الحديث صـ١٥٠

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة باب تَرْخِيصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ ١٠٧/٧ح(٥٥٩٥) ومسلم في كتاب الأشربة بَاب كَرَاهَةِ انْتِبَاذِ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ مَخْلُوطَيْنِ ١٥٧٨/٣ح(١٩٩٥) والنسائي في كتاب الأشربة باب النَّهْيِ عَنْ نَبِيذِ الدُّبَّاءِ، وَالْمُزَفَّتِ ٣٠٥/٨ح(٥٦٢٦) وأحمد ٤٦٩/٤١ح(٢٥٠١١)

(٣) معرفة علوم الحديث صـ١٤٩

فانظر أيضا إلي الفرق بين (مَالِكٍ، وخَالِد) و(عُرْفُطَةَ، وعَلْقَمَةَ) فهذا من التصحيف عند الإمام أحمد بن حنبل وهو لا ينطبق عليه تعريف ابن حجر

والدُّبَّاءِ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ وَهُوَ الْقَرْعُ الْيَابِسُ أَيِ الْوِعَاءُ مِنْهُ(١)

وأما الْمُزَفَّت فهُوَ الْمَطْلِيُّ بِالزِّفْت من الْأَوَانِي(٢)

٣- الإمام مسلم بن الحجاج المتوفى { ٢٦١هـ}

قال وكما روي آخر (إن أبْغض النَّاس إلى الله عز وَجل ثَلَاثَة ملحدٌ فِي الحرفة وَكَذَا وَكَذَا" أَرَادَ ملحداً فِي الْحرم (٣)

٤- أبو عبد الله الحاكم صاحب المستدرك المتوفى {٤٠٥هـ }

قال أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْإِمَامُ قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ مُقَاتِلِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ، عَنْ نَضْرِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُحْرِمًا وَقَصَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، فَطَرَحَتْهُ عَنْهَا، فَمَاتَ: فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ يُغَسِّلُوهُ بِالْمَاءِ وَالسِّدْرِ، وَأَنْ يُكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، «وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ذِكْرُ الْوَجْهِ تَصْحِيفٌ مِنَ الرُّوَاةِ لِإِجْمَاعِ الثِّقَاتِ الْأَثْبَاتِ مِنْ أَصْحَابِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْهُ، وَلَا تُغَطُّوا رَأْسَهُ، وَهُوَ

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٩٦/٢

(٢) المصدر السابق ٣٠٤/٢

(٣) التمييز للإمام مسلم ١٧١/١ والحديث أخرجه البخاري في كتاب الديات بَاب مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ ٦/٩ح(٦٨٨٩) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما

الْمَحْفُوظُ[١] فليس بين كلمتي (الوجه) (والرأس) تشابه ومع ذلك سماه الحاكم تصحيفاً

٤- الحافظ أبو عمر بن عبد البر {المتوفي٤٦٣هـ}

قال ابن حجر في ترجمة سواد بن غزيّة الأنصاريّ ووقع في بعض النّسخ من الدّار قطنيّ سوّار بتشديد الواو وآخره راء. وقال أبو عمر: هو تصحيف.[٢]

٥- القاضي عياض (المتوفى ٥٤٤هـ)

قال رحمه الله وَفِي التَّفْسِير فِي آخر آل عمرَان حَدِيث ابْن عَبَّاس وَأخذ بإذني الْيُمْنَى بفتلها وَقع فِي كتاب الْأَصيلِيّ (بيَدي الْيُمْنَى) وَهُوَ تَصْحِيف[٣]

٦- الإمام أبو عبد الله الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ

قال في ترجمة جبير بن أيوب."....وما أحسبه إلا تصحف بجرير بن أيوب[٤]

---

(١) معرفة علوم الحديث صـ١٤٨ والحديث أخرجه البخاري في كتاب الجنائز بَاب الكَفَنِ فِي ثَوْبَيْنِ ٢/٧٥ح (١٢٦٥) ومسلم في كتاب الحج بَاب مَا يُفْعَلُ بِالْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ ٢/٨٦٥ح (١٢٠٦)وأبو داود في كتاب الجنائز بَاب الْمُحْرِمِ يَمُوتُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ ٣/٢١٩ح (٣٢٣٨)والترمذي في كتاب الحج بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُحْرِمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ ٣/٢٧٧ح (٩٥١) والنسائي في كتاب مناسك الحج باب تَخْمِيرِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ ٥/١٤٤ح (٢٧١٣)وابن ماجة في كتاب المناسك بَاب الْمُحْرِمِ يَمُوتُ ٢/١٠٣٠ح (٣٠٨٤)والدارمي في كتاب المناسك بَاب فِي الْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ مَا يُصْنَعُ بِهِ ٢/١١٧٤ح (١٨٩٤) وأحمد في مسنده ٣/٣٩٥ح (١٩١٤)

(٢) الإصابة ٣/١٨٠

(٣) مشارق الأنوار ١/٢٦

(٤) ميزان الاعتدال ١/٣٨٩

٧- الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢)

صاحب التعريف الذي نسعي إلي نقضه من خلال كلام المحدثين في جميع العصور هو نفسه لم يلتزم في تعابيره الاصطلاحية مقتضي ذلك التعريف الذي وضعه.

فقد قال في ترجمة الحارث بن عتبة: ذكره ابن قانع، وتبعه ابن فتحون، وهو غلط نشأ عن تصحيف: والصّواب الحارث بن غزيّة- بفتح المعجمة وكسر الزاي وتشديد التحتانية[١]

وقال في سلام بن قيس الحضرميّ ذكره هكذا البخاريّ، وتبعه ابن عديّ، وقال: لا يعرف. واستدركه مغلطاي في كتابه الإمامة. وهو خطأ نشأ عن تصحيف في اسم أبيه. والصّواب قيصر،[٢] وقال في سلمة بن المجرّ: ذكره ابن شاهين مختصرا، وهو وهم نشأ عن تصحيف، وإنما هو سلمة المجرّ[٣] وقال في سوار بن عمرو: ذكره ابن أبي حاتم في أول من اسمه سوّار، بتشديد الواو وبعد الألف راء، فقال:وهو تصحيف شنيع، والصّواب من هذا كله أن اسم الرّجل سوادة بزيادة هاء[٤]

وقد تنبه بعض المحدثين إلي توسع الأقدمين في استعمال مصطلح التصحيف فقال الإمام أبو الفضل زين الدين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) "وقد أطلقَ مَنْ صنَّفَ في التصحيفِ، التصحيفَ على ما لا تشتبِهُ حروفُهُ بغيرِهِ، وإنَّمَا أخطأَ فيه راويهِ، أو سقطَ بعضُ حروفِهِ من غيرِ اشتباهٍ مثالُهُ ما ذكرهَ مسلمٌ في

(١) الإصابة ١٦٧/٢
(٢) المصدر السابق ٢٣٨/٣
(٣) المصدر السابق ٢٣٩/٣
(٤) المصدر السابق ٢٤٦/٣

التمييزِ أنَّ ابنَ لهيعةَ صَحَّفَ في حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ أنَّ رسولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – احْتَجَرَ في المسجدِ، فقالَ احْتَجَمَ بالميمِ[١]

ثم ذكر تصحيف شعبة في مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ بدل خَالِد بْن عَلْقَمَةَ وقال: سمَّى أحمدُ بنُ حنبلٍ هذا تصحيفاً،[٢]

إذن استعمال المحدثين لمصطلح التصحيف أكثر من استعمالهم لمصطلح التحريف، وبناء علي هذا نختار التعريف الراجح للتصحيف وهو تعريف الإمام السخاوي الذي ذكرناه سابقا، وهو تَحْوِيلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْهَيْئَةِ الْمُتَعَارَفَةِ إِلَى غَيْرِهَا، وهذا من أحسن التعاريف وأشملها لجميع ما سماه السلف من المحدثين تصحيفاً.

(١) شرح التبصرة والتذكرة ١٠٦/٢

(٢) المصدر السابق ١٠٤/٢

المبحث الثاني

أقسام التصحيـــــف

ينقسم التصحيف في الحديث إلي قسمين : تصحيف في السند وتصـــحيف في المتن .

أولاً: **التَّصْحِيفُ فِي الْإِسْنَادِ** وهو التغيير والتبديل الذي يقع في أسماء الرواة.

وَمِثَالُ التَّصْحِيفِ فِي الْإِسْنَادِ حَدِيثُ شُعْبَةَ عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ مُرَاجِمٍ، صَـــحَّفَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَقَالَ: " ابْنُ مُزَاحِمٍ " بِالزَّايِ وَالْحَاءِ، فَرُدَّ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ " ابْنُ مُرَاجِمٍ " بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ.(١)

ومثاله فِي الْإِسْنَادِ أيضاً (كَابْنِ النُّدَّرْ) بِالنُّونِ وَالْمُهْمَلَةِ الْمُشَدَّدَةِ، وَاسْـــمُهُ عُتْبَةُ ؛ حَيْثُ (صَحَّفَ فِيهِ) الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ (الطَّبَرِيُّ) ، وَ (قَـــالَ: بَذَّرَ بِالْبَاءِ) الْمُوَحَّدَةِ (وَنَقْطٍ) لِلْمُهْمَلَةِ (ذَالًا)

وَكَابْنِ سِيرِينَ بِالْمُهْمَلَةِ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ بِالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ. وَكَأَبِي حُرَّةٍ بِضَـــمِّ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ بِالْجِيمِ الْمَفْتُوحَةِ. (٢)

ثانياً: **التَّصْحِيفُ فِي الْمَتْنِ** وهو التغيير والتحويل الـــذي يحـــدث فـــي ألفـــاظ الأحاديث النبوية، ومثاله ما رواه الإمام مسلم بسنده.... عن ابْن لَهِيعَة قَالَ كتب إلي مُوسَى بن عقبَة يَقُول حَدثنِي بسر بن سعيد عَن زيد بن ثَابـــت أَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم احْتجم فِي الْمَسْجِد قلت لِابْنِ لَهِيعَة مَسْـــجِد فِي بَيته قَالَ مَسْجِد الرَّسُول صلى الله عَلَيْهِ وَسلم

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـــــ٢٧٩

(٢) فتح المغيث ٦١/٤

قال الإمام مُسلم: وَهَذِه رِوَايَة فَاسِدَة من كل جِهَة فَاحش خطؤها فِي الْمَتْن والإسناد جَمِيعًا وَابْن لَهِيعَة الْمُصحف فِي مَتنه الْمُغَفَّل فِي إسناده وإنما الحَدِيث أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم احتجر فِي الْمَسْجِد بخوصة أَو حَصِير يُصَلِّي فِيهَا[١]

ومن أَمْثِلَةِ التَّصْحِيفِ فِي الْمَتْنِ ما وقع لِمُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ السُّلَمِيِّ الْمُلَقَّبِ مَحْمِشًا حَيْثُ جَعَلَ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟»[٢] الْمُصَغَّرَيْنِ بِالتَّكْبِيرِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَمِيرٍ، مَا فَعَلَ الْبَعِيرُ؟ بِالْمُوَحَّدَةِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، فَصَحَّفَ فِيهِمَا مَعًا.

وَأَنَّهُ أَمْلَى أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: (لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جَرَسٌ)[٣] فَقَالَهَا (خُرْسٌ) بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ الْمَضْمُومَةِ وَبِسُكُونِ الرَّاءِ.[٤] والنُّغَيْرُ» هُوَ تَصْغِيرُ النُّغَرِ، وَهُوَ طَائِرٌ يُشْبِه العُصْفور، أَحْمَرُ المِنْقار[٥]

---

(١) التمييز للإمام مسلم صـ١٨٩

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب بَاب الكُنْيَةِ لِلصَّبِيِّ ٤٥/٨ح (٦٢٠٣) ومسلم في كتاب الآداب باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته ١٦٩٢/٣ح (٢١٥٠) وأبو داود في كتاب الأدب بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَكَنَّى وَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ٢٩٣/٤ح (٤٩٦٩) والترمذي في كتاب البر والصلة باب ما جاء في المزاح ٣٥٧/٤ح (١٩٨٩) وابن ماجة في كتاب الأدب باب المزاح ١٢٢٦/٢ح (٣٧٢٠) وأحمد في مسنده ٤٣١/٢٠ح (١٣٢٠٩) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه

(٣) أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة بَاب كَرَاهَةِ الْكَلْبِ وَالْجَرَسِ فِي السَّفَرِ ١٦٧٢/٣ح(٢١١٣) وأبو داود في كتاب الأدب بَاب فِي تَعْلِيقِ الْأَجْرَاسِ ٢٥/٣ح(٢٥٥٥) والترمذي في كتاب الجهاد بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الأَجْرَاسِ عَلَى الخَيْلِ ٢٠٧/٤ح(١٧٠٣) والدارمي في كتاب الاستئذان بَاب فِي النَّهْيِ عَنِ الْجَرَسِ ١٧٥١/٣ح(٢٧١٨) وأحمد في مسنده ١٤/١٣ح(٧٥٦٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه

(٤) فتح المغيث ٦٠/٤ ومعرفة علوم الحديث صـ ١٤٦

(٥) النهاية في غريب الحديث ٨٦/٥

وأما الجَرَسُ فهُوَ الجُلْجُل الَّذِي يُعلَّق عَلَى الدَّوابّ، قِيلَ إِنَّمَا كَرِهَه لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَصْحَابِهِ بِصَوْتِه. وكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يحبُّ أَنْ لَا يَعْلم الْعَدُوُّ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ فَجْأَةً.(١)

ومثاله أيضاً مَا اتَّفَقَ لِأَبِي بَكْرٍ (الصُّولِيِّ) ؛ حَيْثُ أَمْلَى فِي (الْجَامِعِ) حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ مَرْفُوعًا: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ » (٢) (سِتًّا) بِسِينٍ مُهْمَلَةٍ وَمُثَنَّاةٍ فَوْقَانِيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ، فَقَالَ الصُّولِيُّ : وَأَتْبَعَهُ شَيْئًا مِنْ شَوَّالٍ بِالشِّينِ وَالْيَاءِ " (٣)

وينقسم التصحيف أيضا باعتبار منشئه إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَصْحِيفُ الْبَصَرِ، **وَالثَّانِي:** تَصْحِيفُ السَّمْعِ وكلاهما واقع في الإسناد والمتن

فأما تَصْحِيفُ الْبَصَرِ فهو أن يشتبه الخط علي بصر القارئ إما لرداءته، وإما لضعف البصر، ومثاله ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن مُحَمَّد بْنِ يُونُسَ الْكُدَيْمِيَّ، قَالَ : " حَضَرْتُ مَجْلِسَ مُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ فَقَرَأَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ:

---

(١) المصدر السابق ٢٦١/١

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصيام بَاب اسْتِحْبَابِ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ ٨٢٢/٢ح(١١٦٤) وأبو داود في كتاب الصوم بَاب فِي صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ ٣٢٤/٢ح(٢٤٣٣) والترمذي في كتاب الصوم بَاب مَا جَاءَ فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ ١٢٣/٣ح(٧٥٩) وابن ماجة في كتاب الصيام بَاب صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ ٥٤٧/١ح(١٧١٦) والدارمي في كتاب الصوم بَاب فِي صِيَامِ السِّتَّةِ مِنْ شَوَّالٍ ١١٠٠/٢ح(١٧٩٥) وأحمد ٥١٤/٣٨ح(٢٣٥٣٣) عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٢٩٦/١

حَدَّثَكُمْ سَبْعَةٌ وَسَبْعِينَ، فَضَحِكَ مُؤَمَّلٌ وَقَالَ: " الْفَتَى مِنْ أَيْنَ؟ فَقَالَ: مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فَقَالَ: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ "[١]

وسبب هذا التصحيف هو التشابه بين كلمتي (شُعْبَة وَسُفْيَان) و(سَبْعَة وَسَبْعِينَ) علي أننا إذا أزلنا النقط اشتد الشبه مع العلم أن المد قد يحذف من كلمة (سُفْيَن) ويساعد علي التصحيف أن الأصول كانت مكتوبة باليد،فلم تكن هناك آلات للطبع تميز بين العين والفاء

وهذا النوع من التصحيف أكثر وقوعا من غيره نظرا لطبيعة حروف اللغة العربية المتشابهة في الرسم.

ومثالُ تَصْحِيف الْبَصَر أيضاً مَا سبق عَن ابْن لَهِيعَة " أَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم احْتجم فِي الْمَسْجِد) وإنما الحَدِيث أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم احتجر فِي الْمَسْجِد"

وأما تَصْحِيفُ السَّمْعِ، فمنشؤه رداءة السمع، أو بُعد السامع، أو نحو ذلك. فتشتبه عليه بعض الكلمات؛ لكونها على وزن صرفي واحد.

وقد عرفه الحافظ العراقي فقال هو: أنْ يكونَ الاسمُ واللقبُ، أو الاسمُ واسمُ الأبِ على وزن اسمٍ آخرَ ولقبِهِ، أو اسمِ آخرَ واسمِ أبيهِ؛ والحروفُ مختلفةٌ شكلاً ونطقاً، فيشتبِهُ ذلكَ على السَّمْعِ، كأنْ يكونَ الحديثُ لعاصمٍ الأحولِ فيجعلُهُ بعضُهم عن واصلٍ الأحدبِ. فَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ تَصْحِيفِ السَّمْعِ، لَا مِنْ تَصْحِيفِ الْبَصَرِ، كَأَنَّهُ ذَهَبَ – وَاللَّهُ أَعْلَمُ – إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَشْتَبِهُ مِنْ حَيْثُ الْكِتَابَةِ، وَإِنَّمَا أَخْطَأَ فِيهِ سَمْعُ مَنْ رَوَاهُ.[٢]

---

(١) المصدر السابق ٢٨٦/١

(٢) شرح التبصرة ١٠٥/٢وانظر: مقدمة ابن الصلاح ص٢٨٣ وتوجيه النظر ٤٤٢/١ .

وكذا عكسُهُ، ومثالُهُ ما ذكرَهُ النسائيُّ عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن شعبةَ، عن عاصمٍ الأحولِ، عن أبي وائلٍ، عن ابنِ مسعودٍ بحديث: ((أيُّ الذنبِ أعظمُ؟ ... الحديث))[١] . وكذلكَ ذكرَهُ الخطيبُ في " المُدْرَجَاتِ " من طريق مهديِّ بنِ ميمونٍ، عن عاصمٍ الأحولِ، والصوابُ: واصلٌ الأحدبُ مكانَ عاصمٍ الأحولِ من طريق شعبةَ، ومهديٍّ، وغيرِهما.

قالَ النسائيُّ: حديثُ يزيدَ خطأٌ، إنَّما هو عن واصلٍ). وقالَ الخطيبُ: إنَّ قولَ بعضِهِم: عن مهديِّ بنِ ميمونٍ، عن عاصمٍ الأحولِ؛ وَهْمٌ. قالَ: وقد رواهُ شعبةُ والثوريُّ ومالكُ بنُ مِغْوَلٍ، وسعيدُ بنُ مسروقٍ، عن واصلٍ الأحدبِ. عن أبي وائلٍ. قالَ: وهذا أيضاً هو المشهورُ من روايةِ مهديٍّ.[٢]

وَيَنْقَسِمُ التَّصْحِيفُ قِسْمَةً ثَالِثَةً: إِلَى تَصْحِيفِ اللَّفْظِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَإِلَى تَصْحِيفٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ

فأما تَصْحِيفُ اللَّفْظِ فهو التغيير الذي يقع في أسماء الرواة وفي متون الأحاديث بسبب الخطأ الذي يقع في شكل الكلمات أو إعرابها أو في نقط الحروف أو تغييرها بغيرها

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن بَاب قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢٢]٦/١٨ح(٤٤٧٧) ومسلم في كتاب الإيمان بَاب كَوْنِ الشِّرْكِ أَقْبَحَ الذُّنُوبِ ١/٩٠ح(٨٦) وأبو داود في كتاب الطلاق بَاب فِي تَعْظِيمِ الزِّنَا ٢/٢٩٤ح(٢٣١٠) والترمذي في كتاب تفسير القرآن باب سورة الفرقان ٥/٣٣٦ح(٣١٨٢) وابن ماجة في كتاب تحريم الدم باب ذِكْرِ أَعْظَمِ الذَّنْبِ ٧/٨٩ح(٤٠١٣) وأحمد في مسنده ٧/٢٠٠ح(٤١٣١)

(٢) شرح التبصرة ٢/١٠٥

ومن أمثلته ما وَقع لِوَكِيعٍ فِي حَدِيثِ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ يُشَقِّقُونَ الْخُطَبَ تَشْقِيقَ الشِّعْرِ»[١] قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: شَهِدْتُ وَكِيعًا مَرَّةً قَالَ: يُشَقِّقُونَ الْحَطَبَ تَشْقِيقَ الشِّعْرِ " قَالَ، فَقُلْتُ: بِالْخَاءِ "[٢]

وَيُحْكَى أَنَّ ابْنَ شَاهِينَ صَحَّفَهُ كَذَلِكَ أَيْضًا بِجَامِعِ الْمَنْصُورِ، فَقَالَ بَعْضُ الْمَلَّاحِينَ: يَا قَوْمُ، كَيْفَ نَعْمَلُ وَالْحَاجَةُ مَاسَّةٌ؟ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ حِرْفَتِهِ،[٣]

ومن أمثلته في الإسناد ما رواه أبو عبد الله الحاكم قال: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدُوسِ الْمُقْرِئَ يَقُولُ: سَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايِخِنَا يَقُولُ: قَرَأَ عَلَيْنَا شَيْخٌ بِبَغْدَادَ، عَن شقبان الثَّوْرِيّ عَن جلد الجداء عَن الجسر[٤]

وَالأَصْل عَن سُفْيَان الثَّوْرِيّ عَن خَالِد الْحذاء عَن الْحسن وَكَأن خَالِدا كَانَ مَكْتُوبًا بِغَيْر ألف على طَرِيقَة بعض الْكتاب فِي حذفهَا فِي مثله[٥]

فالتصحيف في هذين المثالين راجع إلي التغيير الحاصل في بنية الكلمة أو هيئتها، لا إلي الفهم الخاطئ الذي يتبادر إلي ذهن الراوي فيحمله علي غير وجهه المقصود

وأما تصحيفُ المعنى فمثالُهُ ما ذكرَهُ الدارقطنيُّ: أنَّ أبا موسى محمدَ بنَ الْمُثَنَّى العَنَزِيَّ الملقَّبَ بالزَّمِنِ، أحدَ شيوخِ الأئمَّةِ السِّتَّةِ، وَهُوَ المرادُ في قولي:

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٠٨/٢٨ح (١٦٩٠٠) وإسناده ضعيف لضعف جابر بن يزيد الجُعْفي

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢٩٢/١

(٣) فتح المغيث ٥٨/٤

(٤) معرفة علوم الحديث صـــــ ١٩٧ ط دار الآفاق

(٥) توجيه النظر إلي أصول الأثر ٤٤١/١

(إِمَامُ عَنَزَهْ) ، قالَ يوماً: نحنُ قومٌ لنا شَرَفٌ، نحنُ من عَنَزَةَ قَدْ صَلَّى النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إلينا. يريدُ أَنَّ النبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صَلَّى إلى عَنَزَةَ»[١] فَتَوَهَّمَ أَنَّهُ صَلَّى إلى قبيلتِهِم. وإنَّمَا العَنَزَةُ هنا الحربةُ تُنْصَبُ بينَ يديهِ.[٢]

ومثاله أيضا ما ذكره ابن حجر في الإصابة فقال: معروف الثقفي: ترجم له ابن قانع فوهم، لأنه صفة لا اسم، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نا أَبِي، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، نا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ يُقَالُ لَهُ: مَعْرُوفٌ وَأَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْوَلِيمَةُ حَقٌّ... » الحديث.[٣]

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء بَاب اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ ١/٤٩ح(١٨٧) ومسلم في كتاب الصلاة باب سترة المصلي ١/٣٦١ح(٥٠٣) وأبو داود في كتاب الصلاة باب ما يستر المصلي ١/١٨٣ح(٦٨٨) والترمذي في كتاب الصلاة بَاب مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الإِصْبَعِ فِي الأُذُنِ عِنْدَ الأَذَانِ ١/٣٧٥ح(١٩٧) والنسائي في كتاب الصلاة باب صلاة الظهر في السفر ١/٢٣٥ح(٤٧٠) والدارمي في كتاب الصلاة باب الصلاة إلى سترة ٢/٨٨٤ح(١٤٤٩) وأحمد في مسنده ٣١/٤٤ح(١٨٧٩٤) عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه

(٢) شرح التبصرة ٢/١٠٦-١٠٧

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة باب في كم تستحب الوليمة ٣/٣٤١ح(٣٧٤٥) والدارمي في كتاب الأطعمة باب في الوليمة ٢/١٣١١ح(٢١٠٩) وأحمد ٣٣/٤٣٥ح(٢٠٣٢٥) وإسناده ضعيف لجهالة عبد الله بن عثمان الثقفي، وزهير بن عثمان مختلف في صحبته، تفرد بالرواية عنه عبد الله بن عثمان وقال البخاري: لم يصحَ، ولا يعرف لزهير صحبة. التاريخ الكبير ٣/٤٢٥

ثم رواه من طريق حَجَّاج بْن مِنْهَال، عن هَمَّام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، قال ابن قانع: شَكَّ فِيهِ قَتَادَةُ ، فَقَالَ: عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عُثْمَانَ الْأَعْوَرِ، ثُمَّ ذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ[١]

وقد أخرجه أحمد في مسنده عن بَهْز، عن هَمَّام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ، أَنَّ رَجُلًا أَعْوَرَ مِنْ ثَقِيفٍ، قَالَ قَتَادَةُ: كَانَ يُقَالُ لَهُ مَعْرُوفٌ، أَيْ يُثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا، يُقَالُ لَهُ: زُهَيْرُ بْنُ عُثْمَانَ،[٢] فقد فسر بَهْزٌ مراد قتادة بقوله: يقال له معروفا، ويؤيده تسميته في رواية حَجَّاج بْن المِنْهَالِ، زُهَيْرِ بْنِ عُثْمَانَ، وكذا سمّاه عَبْدُ الصَّمَدِ، هَمَّام، أخرجه أحمد أيضا،[٣] وقال الدارميّ في مسنده: أَخْبَرَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ، ثم ذكره بلفظ أزال الإشكال من أصله، فقال عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفَ أَعْوَرَ قَالَ: – كَانَ يُقَالُ لَهُ مَعْرُوفٌ أَيْ يُثْنَى عَلَيْهِ خَيْرٌ – إِنْ لَمْ يَكُنِ اسْمُهُ زُهَيْرَ بْنَ عُثْمَانَ فَلَا أَدْرِي مَا اسْمُهُ– [٤] وكذا هو عند أبي داود[٥] وتقدم في حرف الزاي في القسم الأول. واللَّه أعلم.[٦] فابن قانع وقع له تصحيف فاعتبر هذه الصفة {معروف} اسما وأدرجه ضمن الصحابة والأمر بخلاف ذلك، فقد عرفنا علي الصواب اسم هذا الرجل الذي له معروف حسب ما ورد في الرواية المفسرة

(١) معجم الصحابة لابن قانع ١٢٤/٣
(٢) مسند أحمد ٤٣٣/٣٣ح(٢٠٣٢٤)
(٣) مسند الإمام أحمد ٤٣٥/٣٣ح(٢٠٣٢٥)
(٤) سنن الدارمي ١٣١١/٢
(٥) سنن أبي داود ٣٤١/٣ح (٣٧٤٥)
(٦) الإصابة ٢٨٩/٦

المبحث الثالث

أَسْبَابُ وقوعِ التَّصْحِيفِ فِي الْحَدِيثِ

لقد كان انتشار هذه الظاهرة، واهتمام العلماء بهـا، وكثـرة التصـنيفات العلمية فيها مدعاة للبحث عن أسبابها، والوقوف على دوافعها، يعنيني الباحـث المحقق في المقام الأول، ليحاول أن يستفيد بها في تحقيق ما لديه، فـإن لكـل مخطوط ظروفه وملابساته، كما أن الحديث عن تلك الأسباب يعد خطـوة ضـمن خطوات العلاج؛ لأن تشخيص الداء جزء من الدواء، وإليك بيان هذه الأسباب:

١- الأخذ من الكتاب

وهو الاعتماد في تلقي العلم على الصحف، وهي بدعة كانت بعد القـرون الأولى الفاضلة التي كان الاعتماد فيها على التلقي مشافهة من العلماء، وما كانت الكتب والصحف إلا لتأكيد المسموع خشية السهو أو النسيان. ولهذا كان في الأخذ والسماع من الشيخ مأمن من الخطأ والتصحيف. فعندما يتحمل الراوي الحـديث عن الشيخ يكون قد أخذه مقيدا مصححاً سالما من التصحيف والتحريف وأما الأخذ من الكتاب والتحمل عنه فإنه مظنة الوقوع في التصحيف:

روي الإمام مسلم قال حَدثنَا زُهَيْر بن حَرْب ثَنَا إسحاق بن عِيسَى ثَنَا ابْن لَهِيعَة قَالَ كتب إلي مُوسَى بن عقبَة يَقُول حَدثنِي بسر بن سعيد عَن زيد بن ثَابت أَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم احْتجم فِي الْمَسْجِد قلت لِابْنِ لَهِيعَة مَسْجِد فِي بَيته قَالَ مَسْجِد الرَّسُول صلى الله عَلَيْهِ وَسلم

قال الإمام مُسلم: وَهَذِه رِوَايَة فَاسِدَة من كل جِهَة فَاحش خطؤها فِي الْمَتْن والإسناد جَمِيعًا وَابْن لَهِيعَة الْمُصحف فِي مَتنه الْمُغَفَّل فِي إسناده وإنما الحَدِيث أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم احتجر فِي الْمَسْجِد بخوصة أَو حَصِير يُصَلِّي فِيهَا)[١]

وَسَنَذكر صِحَة الرِّوَايَة فِي ذَلِك إن شَاءَ الله: حَدثنَا مُحَمَّد بن الْمثنى ثَنَا مُحَمَّد بن جَعْفَر ثَنَا عبد الله بن سعيد ثَنَا سَالم أبو النَّضر مولى عمر بن عبيد الله عَن بسر بن سعيد عَن زيد بن ثَابت قَالَ: احْتَجَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَيْرَةً بِخَصَفَةٍ، أَوْ حَصِيرٍ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِيهَا[٢]

وَمَعْنَى احْتَجَرَ حُجْرَةً أَيْ حَوَّطَ مَوْضِعًا مِنَ الْمَسْجِدِ بِحَصِيرٍ لِيَسْتُرَهُ لِيُصَلِّيَ فِيهِ وَلَا يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ مَارٌّ وَلَا يَتَهَوَّشَ بِغَيْرِهِ وَيَتَوَفَّرَ خُشُوعُهُ وَفَرَاغُ قَلْبِهِ[٣]

قال الإمام مسلم: الرِّوَايَة الصَّحِيحَة فِي هَذَا الحَدِيث مَا ذكرنَا عَن عبد الله بن سعيد عَن أبي النَّضر، وَابْن لَهِيعَة إنما وَقع فِي الْخَطَأ من هَذِه الرِّوَايَة أَنه أَخذ الحَدِيث من كتاب مُوسَى بن عقبَة إليه فِيمَا ذكر وَهِي الآفة الَّتِي نخشى على من أَخذ الحَدِيث من الْكتب من غير سَمَاع من الْمُحدث أَو عرض عَلَيْهِ فَإِذا كَانَ أحد هذَيْن السماع أَو الْعرض فخليق أَن لَا يَأْتِي صَاحبه التَّصْحِيف الْقَبِيح وَمَا أشبه ذَلِك من الْخَطَأ الْفَاحِش إن شَاءَ الله وَأما الْخَطَأ فِي إسناد رِوَايَة ابْن لَهِيعَة فَقَوله

---

(١) التمييز للإمام مسلم صـ١٨٩

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب مَا يَجُوزُ مِنَ الغَضَبِ وَالشِّدَّةِ لِأَمْرِ اللَّهِ ٢٨/٨ح(٦١١٣) ومسلم في كِتَاب صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا بَاب اسْتِحْبَاب صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي بَيْتِهِ ٥٣٩/١ح(٧٨١) وأبو داود في كتاب الصلاة بَاب اسْتِحْبَاب صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي بَيْتِهِ ٦٩/٢ح(١٤٤٧)وأحمد ٤٩٧/٣٥ح(٢١٦٣٢)

(٣) شرح النووي ٦٩/٦

كتب إلي مُوسَى بن عقبَة يَقُول حَدثنِي بسر بن سعيد ومُوسَى إنما سمع هَذَا الحَدِيث من أبي النَّضر يرويهِ عَن بسر بن سعيد(١)

ومن الأمثلة التي تبين خطر الاعتماد علي الصحف وبطون الكتب، دون تلق للحديث عن أستاذ من ذوي الاختصاص ما رواه الخطيب البغدادي في الكفاية بسنده عن سَعِيد بْن عَمْرِو بْنِ عَمَّارٍ الْبَرْذَعِيّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بِشْرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ ، قَالَ: خُرَاسَانِيٌّ مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَكَانَ أَعْلَى أَصْحَابِ الرَّأْيِ بِخُرَاسَانَ ، فَقَدِمَ عَلَيْنَا فَكَتَبْنَا عَنْهُ ، وَكَانَ يُنَاظِرُ ، فَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِطَاوُسٍ فَقَالَ بِالْفَارِسِيَّةِ: يَحْتَجُّونَ عَلَيْنَا بِالطُّيُورِ ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: " كَانَ جَاهِلًا ، بَلَغَنِي أَنَّهُ نَاظَرَ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوَيْهِ فِي الْقُرْعَةِ ، فَاحْتَجَّ عَلَيْهِ إِسْحَاقُ بِتِلْكَ الْأَخْبَارِ الصِّحَاحِ فَأَفْحَمَهُ ، فَانْصَرَفَ فَفَتَّشَ كُتُبَهُ فَوَجَدَ فِي كُتُبِهِ حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْقَرَعِ ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: قَدْ أَصَبْتُ حَدِيثًا أَكْسِرُ بِهِ ظَهْرَهُ ، فَأَتَى إِسْحَاقَ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ لَهُ إِسْحَاقُ: إِنَّمَا هَذَا الْقَزَعُ ، أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكَ بَعْضٌ "(٢)

لذلك تجد العلماء ينصون علي أن حفظ الراوي ينبغي أن يكون مأخوذاً عن العلماء حتى يتم تصحيح اللفظ، والتأكد من سلامته من التصحيف وبعده عن التحريف.

فَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، قَالَ: «أَدْرَكْتُ بِهَذَا الْبَلَدِ رِجَالًا بِبَنِي الْمِائَةِ وَنَحْوِهَا يُحَدِّثُونَ الْأَحَادِيثَ ، لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ ، لَيْسُوا بِأَئِمَّةٍ» فَقُلْتُ لِمَالِكٍ: وَغَيْرُهُمْ دُونَهُمْ فِي السِّنِّ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ " وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حِفْظُهُ مَأْخُوذًا عَنِ

(١) التمييز ١/١٨٧- ١٨٨
(٢) الكفاية في علم الرواية صـ١٦٣

الْعُلَمَاءِ لَا عَنِ الصُّحُفِ، وقال الخطيب البغدادي: التَّصْحِيفُ وَالْإِحَالَةُ يَسْبِقَانِ إِلَى مَنْ أَخَذَ الْعِلْمَ عَنِ الصُّحُفِ[١]

كما حذر أئمة الحديث من الأخذ عمن هذا شأنه، فقالوا: ".لَا تَأْخُذُوا الْعِلْمَ مِنْ صُحُفِيٍّ.[٢]

٢- تشابه الكثير من حروف اللغة العربية في الرسم

من أسباب التصحيف في الحديث التشابه الحاصل بين كثير من حروف اللغة العربية في الرسم مثل (الباء والتاء والثاء والياء والنون)و(الجيم والحاء والخاء) و(الدال والذال) و(السين والشين) و(الصاد والضاد) و(الطاء والظاء) و(العين والغين) و(الفاء والقاف)

فإن هذه الحروف متماثلة في الرسم لا يميزها عن بعضها إلا النَّقْط، وقد يساعد علي هذا التصحيف أن الكتب ظلت مخطوطة باليد قرونا طويلة فأي نقطة زائدة أو ناقصة تغير معني الحرف وتصرفه إلي شئ آخر

وقد تنبه الإمام العسكري إلي ما يحدثه التشابه في رسم بعض الحروف من التصحيف في الأسماء فقال : باب مَا يُشكل من حَيَّان ويُصحَّفُ فِيهِ بعشرة أَسماء كلُّها متشابهَةٌ فِي الْخط (حبَان) و (حَيَّان) وحبان بِالْكَسْرِ و (حُبَان) بِالضَّمِّ (حِمَّان) بِالْمِيم و(حنان) و(خِيَار) و(جَبَّار) و(حجار) ثم ذكرها علي التفصيل[٣]

ومن الأمثلة علي وقوع التصحيف في الأسماء بهذا السبب، ما رواه الخطيب البغدادي بسنده....عن مُحَمَّدَ بْنَ يُونُسَ الْكُدَيْمِيَّ، قَالَ: " حَضَرْتُ مَجْلِسَ

(١) المصدر السابق ص ١٦١
(٢) فتح المغيث ١٦٥/٣
(٣) تصحيفات المحدثين ٤٤٧/٢

مُؤَمَّل بْنِ إِسْمَاعِيلَ فَقَرَأَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: حَدَّثَكُمْ سَبْعَةٌ وَسَبْعِينَ، فَضَحِكَ مُؤَمَّلٌ وَقَالَ: " الْفَتَى مِنْ أَيْنَ؟ فَقَالَ: مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فَقَالَ: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ "(١)

وسبب هذا التصحيف هو التشابه بين كلمتي (شُعْبَة وَسُفْيَان) و(سَبْعَة وَسَبْعِينَ) علي أننا إذا أزلنا النقط اشتد الشبه مع العلم أن المد قد يحذف من كلمة (سُفْيَن)

ومن الأمثلة أيضا علي التصحيف في الحديث بسبب التشابه الحاصل بين حروف اللغة في الرسم أن بعضهم صحف الحَدِيث الْمَشْهُور: " زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبًّا " فَقَالَ: " زَرْعُنَا تَرَدَّد حِنًّا " ثمَّ فسره بِأَن قوما كَانُوا لَا يؤدون زَكَاة زرعهم فَصَارَت كلهَا حناء.(٢)

٣- سوء السمع

سواء كان ذلك ناشئا عن ضعف حاسة السمع لديه أو كان ناتجاً عن خفض صوت الشيخ لعجز أو اتساع المجلس وكثرة الطلاب والعرب تقول" أَسَاءَ سَمْعًا فَأَسَاءَ إِجَابَةً" (٣)

وينشأ سوء السمع في كثير من الأحيان بسبب التشابه الحاصل في مخارج الكلمات أو في أوزانها أو في صيغها الصرفية

ومن أمثلته كأنْ يكونَ الحديثُ لعاصمٍ الأحولِ فيجعلُهُ بعضُهم عن واصلٍ الأحدبِ. وكذا عكسُهُ

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢٨٦/١

(٢) شرح نخبة الفكر للقاري صـــ٧٩١

(٣) تصحيفات المحدثين ٣٩/١

ومثاله أيضاً ما ذكره أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الحاكم قال: صَحَّفَ الْأَهْوَازِيُّونَ فِي أُكَيْلٍ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَامِرٍ[١]

٤- الْوَرَّاقُونْ

الوراق هو الرجل الذي يحترف الوراقة، وهي مهنة كانت شائعة في البلاد الإسلامية في العصور الوسطى، وكانت تقوم آنذاك مقام مهنة الطباعة والنشر. تشتمل على أعمال النسخ والتصحيح والتجليد والتصوير والخط والتذهيب وتزويق الكتب وبيع الورق والأحبار وسائر أدوات الكتابة.

والوراقة من أجود الصنائع، لما فيها من الإعانة على كتابة المصاحف وكتب العلم ووثائق الناس وعهدهم، وقد احترف الوراقة كثير من أهل العلم والأدب من المسلمين بسبب شيوع استخدام الورق وكثرة المؤلفات وحرص الناس على تناقلها، ولكن بعض الوراقين إذا وقعوا علي كتاب ذي قيمة علمية احتكروه، ورفعوا ثمن نسخه مما يدل علي شغفهم للمال، وعدم إخلاصهم للعلم.

يروي الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد في ترجمة الفراء:

قَالَ: فلمّا فرغ من إملاء المعاني خَزَنَه الورّاقون عن الناس ليكسبوا بِهِ، وقالوا لا نُخرجه إلى أحد إلا إلى من أراد أن ننسخه لَهُ عَلَى خمس أوراق بدرهم، فشكي الناس ذَلِكَ إلى الفراء فدَعا الوراقين فقال لَهم فِي ذَلِكَ، فقالوا إنَّما صحبناك لننتفع بك، وكل ما صنفته فليس بالناس إِلَيْهِ من الحاجة ما بِهم إلى هذا الكتاب، فدعنا نعش بِهِ قَالَ: فقاربوهم تنتفعوا وينتفعوا، فأبوا عليه، فقال: سأريكم. وقال للناس: إني مُملّ كتاب معان أتم شرحًا، وأبسط قولا من الذي أمليت. فجلس يُمل

(١) معرفة علوم الحديث صـ١٥٠

فأمل الحمد فِي مائة ورقة، فجاء الوراقون إِلَيْهِ فقالوا نحنُ نبلغ للناس ما يحبون، فنسخوا كل عشرة أوراق بدرهم.(١)

فهذا النص يكشف لنا الطمع الذي كان يعيشه بعض الوراقين وأنهم في كثير من الأحيان لم يكن لهم إخلاص للعلم. ومن المحدثين من ابتلي بوراق سوء أدخل عليه في كتابه وبدل وغير منهم:-

سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد الرواسى.

أورد الإمام الذهبي قول ابن أبي حاتم: أشار أبي عليه أن يغير وراقه، فإنه أفسد حديثه وقال له: لا تحدث إلا من أصولك. فقال: سأفعل. ثم تمادى وحدث بأحاديث أدخلت عليه.(٢)

- عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري، أبو صالح كاتب الليث بن سعد على أمواله.

قال ابن حبان:كان في نفسه صدوقا، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له، فسمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار كان بينه وبينه عداوة، كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به.(٣)

٥- الحمل علي المألوف

والمقصود به أن المحدث قد يقع منه التصحيف في أسماء الرجال في سند معين، وذلك بأن تكون عادة الراوي الإكثار عن شيخ معين، فيأتي حديث بخلاف

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/١٥٥

(٢) ميزان الاعتدال ٢/١٧٣

(٣) المجروحين لابن حبان ٢/٤٠

تلك العادة بأن يروي عن شيخ آخر ، فيعتمد ناقل الحديث إلي جعل السند علي ما جرت به العادة فيصحفه وثوقا بعلمه وبما جرت به تلك العادة ، أو يكون هناك تشابه بين اسم راويين أو اسم أبويهما فيحمله ناقل الخبر علي المشهور فيصحفه[١]

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي: أغلب ما يكون الخطأ بالحمل على المألوف، وغالب ما يقع من التصحيف كذلك، فقد رأيت مالا أحصيه اسم «زَبر» مصحفاً إلى «أنس» واسم «سعر» مصحفاً إلى «سعد» وأمثال هذا كثيرة لا يخفى على من له إلمام.[٢]

ومن الأمثلة أيضاً علي أن الحمل علي المألوف من أسباب التصحيف، ما رواه النسائي وأحمد عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عن عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيَّ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي حَارِثَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ عَامِلًا عَلَى الْيَمَامَةِ، وَأَنَّ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَيْهِ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَيْهِ: أَنَّ أَيَّمَا رَجُلٍ سُرِقَ مِنْهُ سَرِقَةٌ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا حَيْثُ وَجَدَهَا، ثُمَّ كَتَبَ بِذَلِكَ مَرْوَانُ إِلَيَّ، فَكَتَبْتُ إِلَى مَرْوَانَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الَّذِي ابْتَاعَهَا مِنَ الَّذِي سَرَقَهَا غَيْرُ مُتَّهَمٍ، يُخَيَّرُ سَيِّدُهَا، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الَّذِي سُرِقَ مِنْهُ بِثَمَنِهَا، وَإِنْ شَاءَ اتَّبَعَ سَارِقَهُ، ثُمَّ قَضَى بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ»[٣]

قال الحاكم «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» وتعقبه الذهبي بقوله أسيد هذا مات زمن عمر ولم يلقه عكرمة[٤]

---

(١) التصحيف وأثره في الحديث والفقه صـ٦٩

(٢) التنكيل ٨٢٦/٢

(٣) أخرجه النسائي في كتاب البيوع باب الرَّجُل يَبِيعُ السِّلْعَةَ فَيَسْتَحِقُّهَا مُسْتَحِقٌّ ٣١٣/٧ح(٤٦٨٠) وأحمد ٥٠٧/٢٩ح(١٧٩٨٦) وإسناده صحيح

(٤) المستدرك ٤١/٢

ولذلك قال الإمام المزي : وأما الْحَدِيث الَّذِي رواه ابن جُرَيْج عن عكرمة بْن خَالِد عن أُسَيْد بْن حُضَيْرٍ الأَنْصارِيّ : أن مُعَاوِيَة كتب إِلَى مروان: أن الرجل إذا وجد سرقة فِي يد رجل فهو أحق بها بالثمن.. الْحَدِيث، فإنه وهم. وَقَال: قال أَحْمَد بْن حنبل: هُوَ فِي كتاب ابن جُرَيْج: أسيد بْن ظهير.

ورواه عبد الرزاق وغيره عن ابن جُرَيْج، عن عكرمة بْن خَالِد، عن أسيد بْن ظهير، وهُوَ الصواب، فإن أسيد بْن ظهير هُوَ الَّذِي بقي إِلَى خلافة مُعَاوِيَة.(١)

فإذا علمنا أن ذكر أُسَيْد بْن حُضَيْرٍ في هذا السند تصحيف فإن السبب في وقوع ذلك هو الحمل علي المألوف والمشهور، فعندما يذكر أُسَيْدُ يتبادر إلي الذهن أنه ابن حُضَيْرٍ لقصته المشهورة في فضل قراءة القرآن الكريم.

٦- التعصب المذهبي

المتعصب لمذهب معين أو فكرة معينة عندما يقرأ الحديث فإنما يقرأه علي ضوء ما يعتقد ويتعصب له، وربما يقوده ذلك إلي التصحيف في الخبر، وقد يكون غير متعمد ذلك، غير أن إدراكه أصبح قاصراً علي فهم وإدراك ما يؤيد مواقفه واتجاهاته، ومن الأمثلة علي صدق هذا الكلام ما أثر عن الشيعة من تصحيفهم لحديث النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»(٢)

---

(١) تهذيب الكمال ٢٥٤/٣

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المناقب بَاب مَنَاقِبِ قَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٢٠/٥ح (٣٧١١) ومسلم في كتاب الجهاد والسير بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ» ١٣٨٠/٢ح (١٧٥٩) وأبو داود في كتاب الخراج والإمارة بَاب فِي صَفَايَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَمْوَالِ ١٤٢/٣ح (٢٩٦٨) والنسائي في كتاب قسم الفئ ١٣٢/٧ح (٤١٤١) ومالك في كتاب الكلام بَاب مَا جَاءَ فِي تَرِكَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٩٩٣/٢ح (٢٧) وأحمد في مسنده ٣٠٢/٤٣ح (٢٦٢٦٠)

وقد أفاد هذا الحديث وغيره من الأحاديث الصحيحة أن الأنبياء لا يورثون، وأن ما تركوه فهو صدقة، وقد أخذ بظاهر الحديث جمهور العلماء، وخالف في ذلك الشيعة بسبب تصحيف ألحقوه في هذا الحديث، فقالوا إن الأنبياء يورثون.

قال النووي: هو برفع (صَدَقَةٌ) (وما) بِمَعْنَى الَّذِي أَيْ الَّذِي تَرَكْنَاهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ بَعْدَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَفَعَتْهُ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ وَإِنَّمَا نَبَّهْتُ عَلَى هَذَا لِأَنَّ بَعْضَ جَهَلَةِ الشِّيعَةِ يُصَحِّفُهُ[١]

والمقصود بهذا التصحيف الذي أشار إليه النووي شيئان:

الأول: في قوله (لَا نُورَثُ) جعلوه بضم التحتانية المثناة أوله بدل النون (يُورث)

الثاني: في قوله (صَدَقَةٌ) جعلوها بالنصب علي الحال هكذا (صَدَقَةً)

وَأما الَّذِي تَوَارَدَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي الْقَدِيم والْحَدِيث أنه (لَا نُورَثُ) بالنُّون وَصدقَة بِالرَّفْعِ وَأَن الْكَلَام جملتان، وَمَا تركنَا فِي مَوضِع الرّفْع بِالابْتِدَاءِ، وَصدقَة خَبَرُهُ وَيُؤَيِّدُهُ وُرُودُهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الصَّحِيحِ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ

قال الحافظ ابن حجر وَقَدِ احْتَجَّ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى بَعْضِ الْإِمَامِيَّةِ بِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ احْتَجَّ بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا الْتَمَسَتْ مِنْهُ مِنَ الَّذِي خَلَّفَهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَرَاضِي وَهُمَا مِنْ أَفْصَحِ الْفُصَحَاءِ وَأَعْلَمِهِمْ بِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَقْرَؤُهُ الرَّافِضِيُّ لَمْ يَكُنْ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حُجَّةٌ وَلَا كَانَ جَوَابُهُ مُطَابِقًا لِسُؤَالِهَا وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ أَنْصَفَ[٢]

---

(١) شرح النووي ٧٤/١٢

(٢) فتح الباري ٢٠٢/٦

ومن الأمثلة أيضا ما سبق ذكره من مناظرة إِسْحَاق بْن رَاهَوَيْهِ، لبِشْر بْن يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ فِي الْقُرْعَةِ، فَاحْتَجَّ عَلَيْهِ إِسْحَاقُ بِتِلْكَ الْأَخْبَارِ الصِّحَاحِ فَأَفْحَمَهُ ،ولكن بِشْر بْن يَحْيَى بقي في نفسه ما بقي فَانْصَرَفَ فَفَتَّشَ كُتُبَهُ لعله يجد نصاً ينهي عن القرعة فَوَجَدَ فِي كُتُبِهِ حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْقَرَعِ ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: قَدْ أَصَبْتُ حَدِيثًا أَكْسِرُ بِهِ ظَهْرَهُ ، فَأَتَى إِسْحَاقَ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ لَهُ إِسْحَاقُ: إِنَّمَا هَذَا الْقَزَعُ ، أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكَ بَعْضٌ "[١]

فهذا الرجل لم يرجع إلي كتبه طلباً للحق، وإنما رجع إليها بحثاً عن أحاديث تنهي عن القرعة فوجدها في زعمه، وذلك لأن إدراكه أصبح عاجزاً عن إدراك الرأي المخالف، فلما سبقت تلك المعاني المطلوبة إلي ذهنه تعطل عقله وفكره عن إدراك غيرها، بل وبصره كذلك فأصبح لسانه يقرأ ما لا يراه بصره[٢]

٧- العوامل الطبيعية

كل من تمرس بالتراث الإسلامي الذي خلده المحدثون في مجال الحديث وغيره، يري أثر العوامل الطبيعية، وما أحدثته في بعض المخطوطات من إتلاف أو طمس في بعض الحروف والكلمات.

فهناك الرطوبة والبلل اللذان من الممكن أن يصيبا أصل المحدث فتختلف معالم الخط ويمتنع تمييز الحروف، ويصعب تخريج وتقدير تلك الكلمات.

وقد وقع هذا في كتب المحدثين وغيرهم منذ القرون الأولي للتدوين فمن المحدثين من ابتلي بغرق أصوله فحاول استدراكها كابن دُوسَتْ

(١) الكفاية في علم الرواية صـ١٦٣

(٢) التصحيف وأثره علي الحديث والفقه صـ ٧٦

ومن العلماء من وصل أثر العرق إلي كتابه فذهبت معالم الخط، من ذلك ما وقع لابن التبريزي حيث كانت له نسخة من كتاب التهذيب" في اللغة" للأزهري، أراد تحقيق ما فيها وسماعها علي عالم باللغة فدل علي أبي العلاء المعري فجعل الكتاب في مخلاة وحملها على كتفه من تِبْريز [١] إلى المَعَرَّة [٢] ولم يكن له ما يستأجر به مركوباً، فنفذ العرق من ظهره إليها فأثر فيها البلل[٣]

ومن العوامل الطبيعية التي أثرت علي المخطوطات الحرارة وتعاقب الأزمان، مع قلة العناية بتلك المخطوطات الشئ الذي يترتب عليه تفتت المداد أو الورق.

هذه بعض الأسباب التي تعم بها البلوي فيقع التصحيف من جرائها، وهناك أسباب أخري يقل التصحيف بها مثل التصحيف الناتج عن شبهة قامت في نفس الراوي، فعدل بالحديث عن وجهه مثل ما حصل لابن حبان في حديث وَضْعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِهِ)[٤] فادعي أن مَعْنَاهَا الْحُجَزُ لَا الْحَجَرُ، وَالْحُجَزُ طَرَفُ الْإِزَارِ إِذِ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا كَانَ يُطْعِمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَسْقِيهِ إِذَا وَاصَلَ، فَكَيْفَ يَتْرُكُهُ جَائِعًا مَعَ عَدَمِ الْوِصَالِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى شَدِّ حَجَرٍ عَلَى بَطْنِهِ[٥]

---

(١) تِبْرِيزُ: بكسر أوله، وسكون ثانيه، وكسر الراء، وياء ساكنة، وزاي، أشهر مدن أذربيجان: وهي بَلَدٌ كَبِيرٌ من نواحي جبال الْعِرَاق غربي انظر فتح الباري ١٧/٩

(٢) المَعَرَّةُ: بفتح أوله وثانيه وتشديد الراء، وهي مدينة كبيرة قديمة مشهورة من أعمال حمص معجم البلدان ١٥٦/٥

(٣) وفيات الأعيان ١٩٢/٦

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٤٨٨/١٧ح(١١٤٠١) والطبراني في الأوسط ٣١٨/٣ح(٣٢٧٦) وَإِسْنَادُهُ صحيح

(٥) صحيح ابن حبان ٣٤٤/٨

وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَأَبْلَغُ مَا يُرَدُّ عَلَيْهِ بِهِ أَنه أخرج فِي صَحِيحه من حَدِيث ابن عَبَّاس قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْهَاجِرَةِ فَرَأَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَالَ مَا أَخْرَجَكُمَا قَالَا مَا أَخْرَجَنَا إِلَّا الْجُوعُ فَقَالَ وَأَنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَخْرَجَنِي إِلَّا الْجُوعُ الْحَدِيثَ[1] فَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ مَا تَمَسَّكَ بِهِ[2]

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الأشربة بَاب جَوَازِ اسْتِتْبَاعِهِ غَيْرَهُ إِلَى دَارِ مَنْ يَثِقُ بِرِضَاهُ بِذَلِكَ ١٦٠٩/٣ح(٢٠٣٨) والترمذي في كتاب الزهد باب مَا جَاءَ فِي مَعِيشَةِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٥٨٣/٤ ح (٢٣٦٩) وابن حبان في صحيحه في كتاب آداب الأكل باب ذِكْرِ الْأَمْرِ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الطَّعَامِ ١٦/١٢ح(٥٢١٦)

(٢) فتح الباري ٢٠٨/٤

المبحث الرابع
حكم التَّصْحِيفِ فِي الْحَدِيثِ

مهما بلغ الإنسان من العلم والمعرفة فأمره مبني على السهو والنسيان، وفي بعض الأحيان تعتري العالم غفلة فيقع في بعض الأخطاء غير المقصودة، فإذا فكر في ذلك فيما بعد عجب كيف يحدث هذا منه؟! ثم لا يلبث أن يقر على نفسه بالغفلة والسهو.

فبعض العلماء الكبار قد يقع منه ذلك، ولكن على ندرة جداً لا تخل بحفظه وضبطه، ورحم الله الْإِمَام أَحْمَد: حيث قال وَمَنْ يَعْرَى عَنِ الْخَطَأ وَالتَّصْحِيفِ؟ (١)

وقال الإمام مسلم: فَلَيْسَ من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين إلى زَمَاننَا وإن كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه ونَقله (٢)

وما ورد عن بعض الأئمة الكبار من تصحيف نادر يحمل على ذلك، والعصمة لله ولرسوله.

وليس من شك في أن الإكثار من التصحيف يخل بالحفظ والضبط، ويجعل صاحبه ملوماً والمشتهر به بين النقاد مذموما، وهو يحصل غالبا لمن أخذ الحديث من بطون الدفاتر والصحف، ولم يكن له شيخ يوقفه على ذلك.

وإذا تتبعنا أقوال النقاد من المحدثين فإننا نجدهم يذمون التصحيف والمصحفين لما يترتب علي الأخذ من الصحف من أضرار مفسدة لمعاني النصوص وأسماء الرواة

---

(١) فتح المغيث ٥٨/٤

(٢) التمييز صـ١٧٠

قال الخطيب البغدادي: وَالتَّصْحِيفُ وَالْإِحَالَةُ يَسْبِقَانِ إِلَى مَنْ أَخَذَ الْعِلْمَ عَنِ الصُّحُفِ[١]

وَروي ابن أبي حاتم عن سعيد بن عبد العزيز أَنَّهُ قَالَ: لَا تَأْخُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ مُصْحَفِيٍّ، وَلَا الْعِلْمَ مِنْ صُحُفِيٍّ[٢]

لكن هل كل من وقع منه تصحيف ولو مرة ردت روايته؟ اختلفت أقوال المحدثين في ذلك: قال العسكري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَتَيْتُ خَالِدَ بْنَ الْقَاسِمِ الْمَدَائِنِيَّ فَحَدَّثَ فَقَالَ حَدَّثَنِي لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ فَقُلْتُ حِبَّان فَقَالَ حِبَّان وحَبَّان واحدٌ فَقُمْتُ وَتَرَكْتُهُ

قَالَ أَحْمَدُ وَسَأَلْتُ مُجَاهِدَ بْنَ مُوسَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمرٍو فَقَالَ ذَهَبْتُ بِهِ إِلَيْهِ وَكَانَ يَرْوِي عَنْ زَيْدِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ فِي بَيْضِ النَّعَامِ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَقُلْتُ لَهُ أَخْرِجْ إِلَيَّ كتاب خُصَيف فَأَخْرِج إِلَيَّ كِتَابَ حُصَيْنٍ وَإِذَا هُوَ لَيْسَ يَفْصِلُ بَيْنَ خُصَيْفٍ وَحُصَيْنٍ فَتَرَكْتُهُ

قال العسكري: أَلا تَرَى أَنَّ مُجَاهِدَ بْنَ مُوسَى وَهُوَ فَاضِلٌ عَالِمٌ تَرَكَ حَدِيثَ هَذَا الرَّجُلِ وَلَمْ يَرَهُ أَهْلًا لِلْحَمْلِ عَنْهُ لَمَّا صَحَّفَ فِي هَذَا الاسْمِ وَأَظْهَرَ التَّهَاوُنَ بِهِ[٣]

لكن التصحيف قد جاز علي كبار الحفاظ من المحدثين أمثال مالك وشعبة وسفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعلي بن المديني....فهل يعني ذلك رد روايتهم؟

---

(١) الكفاية صـ١٦٣

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣١/٢

(٣) تصحيفات المحدثين ٨/١

إنما ترد رواية من أكثر من التصحيف وأفحش فيه، ولهذا قال السخاوي: وَقَوْلُ الْعَسْكَرِيِّ: إِنَّهُ قَدْ عُيِّبَ بِالتَّصْحِيفِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَفُضِحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأُدَبَاءِ، وَسُمُّوا الصُّحُفِيَّةَ، وَنَهْيُ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْحَمْلِ عَنْهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُتَكَرِّرِ مِنْهُ، وَإِلَّا فَمَا يَسْلَمُ مِنْ زَلَّةٍ وَخَطَأٍ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ، وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ.(١)

ثم إن التصحيف في الأسماء أهون منه في المتون وإن كان الكل يشعر بقلة الضبط، فليس من الإنصاف أن ترد رواية من صحف اسما، وإنما يجنب ما صحف فيه، ويقبل ما أصاب ووافق فيه الثقات.

يقول ابن حبان: (الجنس الأول وهو الذي كثر في المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما في الكتابة حيث كتب، ولم يعلم به حتى بقى الخطأ في كتابه إلى أن كبر، واحتيج إليه، مثل تصحيف اسم يشبه اسم، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث في حديث أو ما يشبه هذا، فلما رأى أئمتنا: مثل يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وبعدهما أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ومن كان من أقرانهما من أهل هذه الصناعة ما تفردوا من الأشياء التي ذكرتها أطلقوا عليهم الجرح وضعفوهم في الأخبار.

وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشئ من أخبارهم بل الذي عندي ألا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات، فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجئ من هذا الجنس في هذا الكتاب فإني أقول بعقب ذكره: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد(٢)

(١) فتح المغيث ٤/٥٨

(٢) المجروحين ١/٩٠

وأما التصحيف في المتون فإنه غالبا ما يحيل المعاني، وضرره أشد من التصحيف في الإسناد، فوقوع التصحيف في المتن يشعر بغفلة الراوي وقلة ضبطه، وعدم معرفته بما يحيل إليه المعاني.

روي الخطيب البغدادي بسنده عن عَبْد اللَّهِ بْن الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيّ ، قَالَ:" فَمَا الْغَفْلَةُ الَّتِي يُرَدُّ بِهَا حَدِيثُ الرِّضَا الَّذِي لَا يُعْرَفُ بِكَذِبٍ؟ قُلْتُ: هُوَ أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابِهِ غَلَطٌ ، فَيُقَالُ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَيَتْرُكُ مَا فِي كِتَابِهِ وَيُحَدِّثُ بِمَا قَالُوا ، أَوْ بِغَيْرِهِ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِمْ ، لَا يَعْقِلُ فَرْقَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ ، أَوْ يُصَحِّفُ ذَلِكَ تَصْحِيفًا فَاحِشًا ، يَقْلِبُ الْمَعْنَى ، لَا يَعْقِلُ ذَلِكَ فَيُكَفُّ عَنْهُ "[١]

والخلاصة أن التصحيف يعد نوعاً من الجرح الذي يطعن في ضبط الراوي، وخاصة إذا كثر وفحش، وأما وقوعه مرة من الراوي فلا ترد روايته من أجله ما دام ذلك جائزاً وممكناً وواقعاً من كبار الحفاظ[٢]

(١) الكفاية صـــ١٤٨

(٢) التصحيف وأثره في الحديث والفقه ٨٥

حكم تصحيح التصحيف والتحريف

اختلف العلماء فيما إذا وجد الراوي أو المحدث في سند حديث أو متنه تصحيفاً أو تحريفاً فهل له تصحيح هذا التصحيف أو ضبط التحريف على قولين:

الأول : ذهب بعض أهل العلم إلى أن ذلك لا يجوز بل يبقي كما هو إذا كان مكتوباً، وَذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ. وَهَذَا غُلُوٌّ فِي مَذْهَبِ اتِّبَاعِ اللَّفْظِ، وَالْمَنْعِ مِنَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى.

الثاني: وذهب ابن المبارك والأوزاعي وغيرهما إلى جواز تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ وَالْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ. وَالْقَوْلُ بِهِ فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ بِهِ الْمَعْنَى وَأَمْثَالِهِ لَازِمٌ عَلَى مَذْهَبِ تَجْوِيزِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ.

وَأَمَّا إِصْلَاحُ ذَلِكَ وَتَغْيِيرُهُ فِي كِتَابِهِ وَأَصْلِهِ، فَالصَّوَابُ تَرْكُهُ، وَتَقْرِيرُ مَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، مَعَ التَّضْبِيبِ عَلَيْهِ، وَبَيَانِ الصَّوَابِ خَارِجًا فِي الْحَاشِيَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ لِلْمَصْلَحَةِ وَأَنْفَى لِلْمَفْسَدَةِ. (١)

وَكَثِيرًا مَا نَرَى مَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خَطَأً - وَرُبَّمَا غَيَّرُوهُ - صَوَابًا ذَا وَجْهٍ صَحِيحٍ، وَإِنْ خَفِيَ، وَاسْتُغْرِبَ لَا سِيَّمَا فِيمَا يَعُدُّونَهُ خَطَأً مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ لُغَاتِ الْعَرَبِ وَتَشَعُّبِهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَسَرَ عَلَى تَغْيِيرِ الْكُتُبِ، وَإِصْلَاحِهَا، فَالْأَوْلَى سَدُّ بَابِ التَّغْيِيرِ، وَالْإِصْلَاحِ، لِئَلَّا يَجْسُرَ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَا يُحْسِنُ، وَهُوَ أَسْلَمُ مَعَ التَّبْيِينِ، فَيَذْكُرُ ذَلِكَ عِنْدَ السَّمَاعِ كَمَا وَقَعَ، ثُمَّ يَذْكُرُ وَجْهَ صَوَابِهِ إِمَّا مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ، وَإِنْ شَاءَ قَرَأَهُ، أَوَّلًا عَلَى الصَّوَابِ، ثُمَّ قَالَ: " وَقَعَ عِنْدَ شَيْخِنَا، أَوْ فِي

(١) مقدمة ابن الصلاح صـ٢١٨ وتدريب الراوي ٥٤١/١

رِوَايَتِنَا، أَوْ مِنْ طَرِيقِ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا ". وَهَذَا أَوْلَى مِنَ الْأَوَّلِ، كَيْلَا يَتَقَوَّلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ. (١)

ومما ينبغي الاهتمام به لطالب الحديث وغيره أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف، وطريقه في السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق والضبط عنهم لا من بطون الكتب.

ذكر العلماء المثل للتصحيف للتصويب والتحذير لا للتشهير":

مما ينبغي أن يعلم أن العلماء الذين ذكروا التصحيف والمصحفين لم يقصدوا التشهير بهم، وإنما قصدوا التحذير منه، وأن يحذر الطالب للحديث أن يقع فيما وقعوا فيه. قال الإمام السخاوي في شرح ألفية العراقي ما نصه: وَكَذَا صَنَّفَ فِيهِ الْخَطَّابِيُّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، لَا لِمُجَرَّدِ الطَّعْنِ بِذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي وَاحِدٍ مِمَّنْ صَحَّفَ، وَلَا لِلْوَضْعِ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُكْثِرُ مَلُومًا، وَالْمُشْتَهِرُ بِهِ بَيْنَ النُّقَّادِ مَذْمُومًا، بَلْ إِيثَارًا لِبَيَانِ الصَّوَابِ، وَإِشْهَارًا لَهُ بَيْنَ الطُّلَّابِ ؛ وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ الْخَطِيبُ فِي جَامِعِهِ أَنَّهُ عَيَّبَ جَمَاعَةً مِنَ الطَّلَبَةِ بْتَصْحِيفِهِمْ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ، وَدَوَّنَ عَنْهُمْ مَا صَحَّفُوهُ، قَالَ: وَأَنَا أَذْكُرُ بَعْضَ ذَلِكَ ؛ لِيَكُونَ دَاعِيًا لِمَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ إِلَى التَّحَفُّظِ مِنْ مِثْلِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا سِيَّمَا وَيَنْبَغِي لِقَارِئِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَفَكَّرَ فِيمَا يَقْرَؤُهُ حَتَّى يَسْلَمَ مِنْهُ.

وَقَوْلُ الْعَسْكَرِيِّ: إِنَّهُ قَدْ عُيِّبَ بِالتَّصْحِيفِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَفُضِحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأُدَبَاءِ، وَسُمُّوا الصُّحُفِيَّةَ، وَنَهْيُ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْحَمْلِ عَنْهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُتَكَرِّرِ مِنْهُ، وَإِلَّا فَمَا يَسْلَمُ مِنْ زَلَّةٍ وَخَطَأٍ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ، وَالسَّعِيدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ.(٢)

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـــــ ٢٢٠

(٢) فتح المغيث ٥٧/٤

المبحث الخامس

الكتب المؤلفة في التصحيف والتحريف

من الجهود المبكرة التي بذلها السلف من أهل الحديث بقصد تصحيح السماع، وتصويب ما يمكن أن يطرأ علي السامع من تحريف أو تصحيف في النصوص: مجالس الإملاء، وتعتبر هذه المجالس أعلي مراتب الراوين لأنها تدل علي تمكن المحدث، وتحقيقه، وتجويده لما يُلقي علي مسامع الطلاب كما تعمل تلك المجالس علي إزالة الخطأ واللبس علي سامع الحديث.

قال الخطيب البغدادي: يُسْتَحَبُّ عَقْدُ الْمَجَالِسِ لِإِمْلَاءِ الْحَدِيثِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَعْلَى مَرَاتِبِ الرَّاوِينَ وَمِنْ أَحْسَنِ مَذَاهِبِ الْمُحَدِّثِينَ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ جَمَالِ الدِّينِ وَالِاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ[١]

فإذا أملي المحدث ونقل عنه التلاميذ ذلك وكتبوه صارت تلك الأمالي كتباً تدعي" كتب الأمالي"

يقول حاجي خليفة: الأمالي هو جمع الإملاء. وهو: أن يقعد عالم، وحوله تلامذته بالمحابر، والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله – سبحانه وتعالى – عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتابا، ويسمونه: الإملاء، والأمالي. وكذلك كان السلف من: الفقهاء، والمحدثين، وأهل العربية، وغيرها، في علومهم.[٢]

ولأهمية التصحيف والتحريف في علم الحديث الشريف، فقد صنف فيه العلماء عدة كتب منها:

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٥٣

(٢) كشف الظنون ١/١٦٠

١- الرد علي أبي عبيد فِي غَرِيب الحَدِيث- لأبي سعيد أحمد بن خالد المكفوف (المتوفي ٢٨٢ه) نسبه إليه العسكري في تصحيفات المحدثين، وهو من أهم موارده في هذا الكتاب ، فقد نقل عنه عدة نقول تتعلق بألفاظ الحديث التي تصحفت علي أبي عبيد القاسم بن سلام

٢- إصلاح الغلط الواقع في غريب الحديث لأبي عبيد - لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) وقد أشار ابن قتيبة إلي هذا الكتاب في كتابه غريب الحديث[١] وكان ابن قتيبة قد تعقب فيه الأخطاء والتصحيفات التي وقع فيها أبو عبيد القاسم بن سلام في غريبه. وهو باب واحد كما جاء في الفهرست[٢]

٣- التنبيه علي حدوث التصحيف - ومؤلفه حمزة بن الحسن الأصفهاني المتوفي(٣٦٠) وقد نقل عنه بعض النصوص ابن حجر والمناوي [٣] وقد نشره الشيخ محمد حسن آل ياسين في بغداد سنة (١٩٦٧) كما نشره أسعد طليس في دمشق (١٩٦٨)

٤- التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات المؤلف: علي بن حمزة البصري، أبو القاسم (المتوفى: ٣٧٥هـ) وقد نشره العلامة المرحوم عبد العزيز الميمني بدار المعارف بالقاهرة عام (١٩٦٧)

---

(١) غريب الحديث ١٥١/١

(٢) الفهرست ص ١٠٥

(٣) فيض القدير ٢٣٥/٣

٥- إصلاح الحروف التي أخطأ فيها الدَّبَرِيِّ وصحفها في مصنف عبد الرزاق – للقاضي محمد بن أحمد بن مُفْرِج القرطبي. المتوفي(٣٨٠) وقد نسبه إليه الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال[١]

٦- تصحيفات الْمُحدثين- لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (المتوفى: ٣٨٢هـ) وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة الأستاذ بالجامعة الإسلامية، ويقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء، قال العسكري وَقد ذكرتُ فِي الجزءِ الأَول جُمْلَةً من أَخْبَار المصحفين وما روي من أَوهام العلماءِ وشرحتُ فِي الجزءِ الثَّانِي مَا يُشكلُ من أَلْفَاظ الرَّسُول صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فَيَقَع فِيهِ التصحيفُ وأَنا أذكُر بعده مَا يُصَحَّف فِي الأَسماءِ والصَّحِيحَ مِنْهُ[٢]

٧- تصحيف الْمُحدثين – ومؤلفه أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) ويعتبر هذا الكتاب من أجمع الكتب وأغزرها مادة، وطريقته أنه يسند الأخبار التي وقع فيها تصحيف لمن نسبت عنه، ثم يعقب ببيان الصواب. وقد ذكر التصحيفات التي وقعت في أسماء الرواة. كما ذكر التصحيفات التي وقعت في ألفاظ الحديث، وهذا الكتاب بالرغم من أنه مشهور بين العلماء القدماء إلا أنه من الكتب المفقودة الآن. ولكن الدكتور موفّق بن عبد الله أخبر بأن منه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية–المكتبة المركزية غير واضحة وناقصة[٣]

---

(١) ميزان الاعتدال ١٨٢/١

(٢) تصحيفات المحدثين ٣٩٥/١

(٣) توثيق النصوص صـ ١٧٥

٨- **إصلاح غلط المحدثين** – لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) وهو جزء لطيف أورد فيه مائة وأربعين وثلاثة أحاديث، فيها ألفاظ يخطئ رواة الحديث في ضبطها أو في معناها أشار إلي ضبطها أو معناها. وقد طُبِع في القاهرة حوالي (١٩٨٨م) بتحقيق/ مجدي السيد إبراهيم، وقال بأنَّ الكتاب قد سُبِق طبعُه في القاهرة (١٩٣٦م) وفي سوريا (١٩٨٤م)، وله مخطوطةٌ بدار الكتب المصريَّة

٩- **الرد على حمزة في حدوث التصحيف** لأبي حذيفة إسحاق بن أحمد بن شيث أبو نصر البخاري المتوفي ٤٠٥هـ، وقد أشار إليه ياقوت الحموي في معجم الأدباء[١]

١٠- **متفق التصحيف** " لأبي علي الحسن بن رشيق المعروف بالقيرواني؛ المتوفي ٤٦٣هـ، وقد نسبه إليه ابن خلكان في وفيات الأعيان[٢]

١١- **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)وهو مطبوع بدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٥ م ومنه مخطوطاتٌ في دار الكتب بالقاهرة، والمكتبة الظاهرية والمكتبة العموميَّة بدمشق

١٢- **تالي تلخيص المتشابه** للخطيب البغدادي ،وهو كتاب استدرك فيه ما فاته في الكتاب السابق وهو مطبوع أيضاً

---

(١) معجم الأدباء ٦٢١/٢

(٢) وفيات الأعيان ٨٥/٢

١٣- تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام – المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ) وقد تعقب فيه ابن ماكولا شيخه الحافظ الخطيب البغدادي فِي كِتَاب "المُؤتنف"، قال الإمام الذهبي: قَالَ أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بنُ مَرْزُوْق: لمَا بلغَ الخَطِيْبَ أَنَّ ابْنَ مَاكُوْلا أَخَذَ عَلَيْهِ فِي كِتَاب "المُؤتنف"، وَأَنَّهُ صَنّف فِي ذَلِكَ تَصنِيْفاً، وَحضر ابْنُ مَاكُوْلا عِنْدَهُ، وَسَأَلَهُ الخَطِيْبُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْكَر، وَلَمْ يُقِرَّ بِهِ، وَأَصرَّ، وَقَالَ: هَذَا لَمْ يَخْطُر ببَالِي. وَقِيْلَ: إِنَّ التَّصنِيف كَانَ فِي كمّه، فَلَمَّا مَاتَ الخَطِيْبُ أَظْهَرْه. وَهُوَ الكتاب الملقب بـ "مستمر الأوهام". وهو كتاب نفيس يدل على تبحر ابن ماكولا وإمامته.(١)

١٤- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ) وقد استقي مادة كتابه من ثلاثة – المؤتلف والمختلف لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفي ٣٨٥هـ– المؤتلف والمختلف عبد الغني بن سعيد الأزدي المتوفي ٤٠٩هـ– المؤتنف في تكملة المؤتلف والمختلف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفي ٤٦٣هـ ،فجاء ابن ماكولا وتعقب هذه الكتب وأشار إلي الأوهام والتصحيفات الواقعة لأصحابها، ونبه علي الصواب فيها

١٥-مَشَارِق الْأَنْوَار على صِحَاح الْآثَار– للقَاضِي أبي الْفضل عِيَاض الْيحصبِي الْمَالِكِي المتوفي ٥٤٤هـ، وقد اشتمل هذا الكتاب علي تفسير غريب الموطأ والصحيحين ، وضبط الألفاظ،والتنبيه علي مواضع التصحيفات والأوهام، وضبط أسماء الرجال وطبع سنة ١٣٣٣هـ المكتبة العتيقة ودار التراث

(١) سير أعلام النبلاء ٥٧٤/١٨ وتذكرة الحفاظ ٤/٤

١٦- ما يؤمن فيه التصحيف من رجال الأندلس- لأبي الوليد يوسف بن عبد العزيز ابن الدباغ، الأندلسي،(المتوفي ٥٤٦هـ) وقد نسبه إليه ابن حجر في تبصير المنتبه[١]

١٧- التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد الهروي، وذكره الزركلي باسم التنبيه على ألفاظ الغريبين، وأشار إلي وجود نسخة له في الظاهرية[٢]

١٨- التصحيف والتحريف- عثمان بن عيسى بن منصور بن محمد البلطي، (المتوفي ٥٩٩هـ) وقد أشار إليه ياقوت الحموي في معجم الأدباء[٣]

١٩- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفي ٦٤٣هـ) ألفه ابن الصلاح جواباً علي سؤال أحد تلامذته فقال في مقدمة الكتاب سَأَلتنِي نفعك الله وإياي وَسَائِر الْأَصْحَاب بِنَافِع الْعلم وأحظانا جَمِيعًا بصائب الْفَهم أَيَّام قراءتك الْكتاب الصَّحِيح لمُسلم رَضِي الله عَنهُ أَن أبين مِنْهُ وأقيد مَا يكثر فِيهِ من طالبي الحَدِيث ليعلم الْإِخْلَال والغلط وأصونهم عَمَّا بصدده فِيهِ من الْإِسْقَاط والسقط مقدما على ذَلِك بيان فضل الْكتاب مُعَرفا بِحَالِهِ وَشَرطه فأجبتك إِلَى ذَلِك مُخْتَصرا..... [٤]

---

(١) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١٥١٢/٤

(٢) الأعلام ١٢١/٧

(٣) معجم الأدباء ١٦١٢/٤

(٤) صيانة صحيح مسلم ص ٥٤

٢٠- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**- المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) وقد تكلم الصفدي في مقدمة كتابه فقال: ولكن الأوائل صحّفوا ما قَلّ، وحرّفوا ما هو معْدود في الرّذاذ والطّل، فأما من تأخّر، فإنّهم يُصحّفون أضعافَ ما يُصحّحون ويحرّفون زياداتٍ على ما يحرّرون.. وقد عمّت المُصيبة ورشقَتْ سِهامُها المُصيبة، ولبِس الناسُ أرديتَها المَعيبة، وفَشا ذلك في المحدّثين وفي الفقهاء، وفي النحاة، وفي أهل اللغة، وفي رُواةِ الأخبار، وفي نقَلَة الأشعار، ولم يسْلَمْ من ذلك غيرُ القُرّاء؛ لأنهم يأخذونَ القُرآنَ من أفواه الرّجال.[١] ومنه مخطوطاتٌ متفرِّقة في العالَم: منها مُصوَّرة بالمكتبة الزكية بدار الكتب المصرية.

٢١- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه المؤلف**: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) وقد وضعه الحافظ ابن حجر سداً للاحتياج الذي لمسه في كتاب مشتبه النسبة للإمام الذهبي.

٢٢- **التطريف في التصحيف** المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) وهي التصحيفات الواقعة في الحديث.وقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون[٢] وطبع بمكتبة الجلال السيوطي لأحمد الشرقاوي – إقبال مطبوعات دار المغرب الرباط (١٣٩٧-١٩٧٧م)

---

(١) تصحيح التصحيف ص ٦

(٢) كشف الظنون ٤١٥/١

الفصل الثاني

أثر التصحيف في الحديث الشريف

البحث في أثر التصحيف في الحديث الشريف يعد من أهم البحوث وأجلِّها، وذلك لما يترتب علي التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل من أحكام قد تخرج تلك الصيغ عن هدفها الذي أرادها منها الناقد، كما أن التصحيف في أسماء الرواة ينتج عنه كثير من الأحكام الحديثية التي لها علاقة بالقبول أو الرد أو التوقف في معرفة الحكم علي الحديث من الصحة والضعف. ولا شك أن الطعن في سند الحديث له علاقة وتأثير علي معني الحديث، إذ لولا الإسناد لما عرفنا صحيح الأحاديث والأخبار من مكذوبها، ولتجرأ علي اختلاقها كل مبتدع ومبطل. وفي هذا الفصل سنتعرف علي الآثار التي ترتبت علي التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل، وفي أسماء بعض الرواة، وفي بعض صيغ التحديث:

المبحث الأول

أثر التصحيف في علم الجرح والتعديل

يعتبر علم الجرْح والتعديل من أدقِّ علوم السُّنة، وأجلِّها قدرًا؛ فهو أحد أنواع العلوم المتعلقة بالرواة، وهذا العلم يعدُّ من الأهمية بمكان؛ وذلك لأن الغرض من معرفته حفظُ سنَّة الرسول صلى الله عليه وسلم، وألفاظه هي المعيار الوحيد الذي يعرف به صدق الرواة أو كذبهم، وضبطهم أو غفلتهم، وعدالتهم أو جهالتهم.

لذلك ينبغي علي طالب الحديث أن يعتني بمعرفة ألفاظ الجرح والتعديل الصادرة من النقاد الذين عاينوا أحوال الرواة وتتبعوا سيرهم، وكذلك ينبغي أن يفهم تلك الألفاظ في إطارها العام وعدم بترها عن السياق الذي وردت فيه.

قال الإمام السخاوى: وكَذَا يَنْبَغِي تَأَمُّلُ الصِّيَغِ، فَرُبَّ صِيغَةٍ يَخْتَلِفُ الْأَمْرُ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى اخْتِلَافِ ضَبْطِهَا ؛ كَقَوْلِهِمْ: فُلَانٌ مُودٍ ؛ فَإِنَّهَا اخْتُلِفَ فِي ضَبْطِهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ يُخَفِّفُهَا ؛ أَيْ: هَالِكٌ، قَالَ فِي الصِّحَاحِ: أَوْدَى فُلَانٌ ؛ أَيْ: هَلَكَ، فَهُوَ مُودٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَدِّدُهَا مَعَ الْهَمْزَةِ ؛ أَيْ: حَسَنُ الْأَدَاءِ.(١)

وقال الإمام الذهبي: نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة. ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة.(٢)

ولهذا كان علم الجرح والتعديل من أخطر علوم الحديث نظراً لما يترتب علي التصحيف والتحريف فيه من نتائج بالغة الخطورة ، وقد وقع التصحيف فيه لكبار النقاد من المحدثين أمثال العقيلي والذهبي والعراقي وغيرهم، وسنعرض بعض النماذج من تلك التصحيفات في ألفاظ الجرح والتعديل

---

(١) فتح المغيث ١٣٣/٢

(٢) الموقظة في علم الحديث صـ ٨٢

النمـــــوذج الأول:

وَضَّاحٌ ذلك العبد ـــــ وَضَّاعٌ ذلك العبد

جاء في ترجمة علي بن عاصم أنه مما أنكر عليه أنه كان يغلط فيتبين له مخالفة الحفاظ له فلا يعبأ بذلك، بل ينتقص أولئك الحفاظ، ففي «تاريخ بغداد» في ترجمة علي بن عاصم عن علي ابن المديني مراجعة دارت بينه وبين علـــي بـــن عاصم وفيها « ... فقلت له إنما هذا عَن مغيرة رأي حماد، قَالَ: فقال من حدثكم؟ قلت جرير، قال ذاك الصبي لقد رأيت ذاك ناعسا ما يعقل ما يقال له، قَـــالَ: مـــر شيء آخر؟ فقلت: يخالفونك فِي هذا قَالَ من؟ قلت أَبُو عوانة، قَالَ وَضَّـــاحٌ ذاك العبد! .... وقال لشعبة: ذاك المسكين [١]

وقد ذكرت هذه القصة أيضا في ترجمة علي بن عاصم في تهذيب التهذيب ووقع فيها تصحيف أدي إلي تكذيب أبي عوانة، وذلك أنها وردت بلفظ وَضَّاع،[٢] بالضاد المعجمة والعين المهملة، من الوضع يعني كذاب، إلا أن الإمام الكـــوثري أخذ هذه اللفظة وطعن بها في أبي عوانة فقال: «بلغ به الأمر- يقصد أبا عوانة- إلى أن كذبه علي بن عاصم»[٣]

وقال أيضا : لكنه يقول عنه علي بن عاصم: (وَضَّاعٌ ذاك العبد)[٤]

ولم يخف على ذي معرفة أن هذا تصحيف وأن الصواب «وضاح» كما في «تاريخ بغداد» ، وعلى ذلك قرائن :

---

(١) تاريخ بغداد ٤٤٨/١١

(٢) تهذيب التهذيب ٣٤٥/٧

(٣) تأنيب الخطيب ص ١٠٥

(٤) المصدر السابق ص ١٣٥

(منها) سياق القصة فإنه إنما قال في جرير «ذاك الصبي» وفي شعبة «ذاك المسكين» : فلم يجاوز حد الاستحقار، فكذلك ينبغي في حق أبي عوانة. وجاء في تهذيب التهذيب نفسه الذي نقل عنه الكوثري هذه اللفظة قال عفان: قدمت أنا وبهز واسط فدخلنا على علي بن عاصم فقال من بقي من أهل البصرة فلم نذكر له إنسانا إلا استصغره فقال بهز ما أرى هذا يفلح [١]

(ومنها) أن أبا عَوانة اسمه الوَضَّاحُ بنُ عَبْدِ اللهِ اليَشْكُرِيِّ

(ومنها) أن الذهبي لخص تلك الحكاية بقوله في (الميزان) «وقيل كان يستصغر الفضلاء»[٢]

ومنها أن أبا عوانة من الأكابر، وعلى بن عاصم مغموز، فلو تجرأ علي بن عاصم فرمى أبا عوانة بالكذب لقامت عليه القيامة.

ومنها أنه لم يُعرف لعلي بن عاصم كلام في الرواة بحق أو باطل، وإنما كان راويه، ومع ذلك فلم يحمد في روايته.

ومنها أنه لو كان في عبارة علي بن عاصم ما يعد جرحاً لأبي عوانة لكان حقه أن يذكر في ترجمة أبي عوانة، وبالجملة فلا يشك عارف أن الصواب (وَضَّاح ذاك العبد) كما في (تاريخ بغداد)

ومنها أن الذين ألفوا في المجروحين لم يذكر أحد منهم أبا عوانة ضمن المجروحين أو الكذابين

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٤٥/٧

(٢) ميزان الاعتدال ١٣٥/٣

ومنها أن الأئمة النقاد اتفقوا علي توثيقه والثناء عليه وأحاديث مخرجة في الصحيحين بكثرة، بل جاء في تقريب التهذيب " أبو عوانة وَضَّاحُ بتشديد المعجمة ثم مهملة بن عبد الله اليشكري مشهور بكنيته ثقة ثبت من السابعة[١]

ولو أخذنا علي هذا التصحيف الذي وقع في هذا اللفظ (وَضَّاح) واعتبرناه من الكذابين للزم أن نرد الأحاديث التي رواها، وأن نعتبرها في عداد الأحاديث الموضوعة، ونكون بذلك قد رددنا جانبا من السنة مع أنه إمام حافظ متفق علي جلالته وإتقانه.

(١)) تقريب التهذيب ١/٥٨٠

النمـــوذج الثـــاني

كَادَتْ وَاللَّهِ ـــــــــــ كَاذِبٌ وَاللَّهِ

قال الإمام العقيلي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ قَالَ: سَـمِعْتُ مُجَاهِـدَ بْـنَ مُوسَى الْمُخَرِّمِيَّ يَقُولُ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ فِي بَيْتِـهِ فَـدَفَعَ إِلَيْـهِ حَارِثٌ النَّقَّالُ رُقْعَةً فِيهَا حَدِيثٌ مَقْلُوبٌ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يَفْرُغَ، ثُـمَّ فَطَـنَ فَنَقَدَهُ وَرَمَى بِهِ، قَالَ: كَاذِبٌ وَاللَّهِ كَاذِبٌ وَاللَّه[١]

وقد أورد الإمام الذهبي هذه القصة في ميزان الاعتدال علي أنها مما عيب به الحارث بن سُرَيج النقال، إلا أن هذه القصة وقع فيها تصحيف وحـذف، وقـد أوردها الخطيب البغدادي علي الصواب والتمام فروي بسنده عَـنْ مُجَاهِـد بْـن مُوسَى قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ فِي بَيْتِهِ فَدَفَعَ إِلَيْهِ – يَعْنِي حَارِثًـا النَّقَّالَ – رُقْعَةً فِيهَا حَدِيثٌ مَقْلُوبٌ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ حَتَّى كَادَ أَنْ يَفْرُغَ، ثُمَّ فَطِنَ، فَنَقَدَهُ فَرَمَى بِهِ، وَقَالَ: «كَادَتْ وَاللَّهِ تَمْضِي، كَادَتْ وَاللَّهِ تَمْضِي»[٢]

وقال الحافظ ابن حجر هذه الحكاية وقع فيها تصـحيف أدى إلـى ثلـب الحارث فقد حكي هذا الحافظ أبو بكر الخطيب في الجزء الثاني من الجامع في باب امتحان الراوي بقلب الأحاديث.... فذكر القصة المتقدمة ثم قال ابن حجر فحـذف المؤلف ويقصد (الإمام الذهبي) قوله تمضي وصحف كادت بكاذب وما مراد ابـن مهدي إلا كَادَتْ تمضي على زلة وهذا يدل على جودة امتحان الحـارث وحفظـه وعلى حفظ بن مهدي وتثبته والله أعلم[٣]

---

(١) الضعفاء الكبير ٢١٩/١

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١٣٦/١ح(١٥٧)

(٣) لسان الميزان ١٥٠/٢

ومما ينزه الحارث عن الكذب ما ورد في حقه من توثيق قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: -سئل عن يحيى بن معين وأنا أسمع- عن حارث النقال، وَأحمد بْن إِبْرَاهِيمَ الموصلي؟ فقال: ثقتين صدوقين.[١]

فالحاصل أن التصحيف الذي وقع للعقيلي كان من نتائجه رمي الحارث بن سُرَيج بالكذب، وهو براء من ذلك كله.

(١) تاريخ بغداد ٢٠٦/٨

النمـــوذج الثـــالث

إِنَّ شَهْرًا نَـزَكُوهُ ـــــ إِنَّ شَهْرًا تَرَكُوهُ

قال الإمام العقيلي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ الْجُوزَجَانِيُّ قَـالَ: حَـدَّثَنَا أَبُـو قُدَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّضْرَ بْنَ شُمَيْلٍ يَقُولُ: سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثِ شَهْرٍ وَهُـوَ قَائِمٌ عَلَى أُسْكُفَّةِ[١] الْبَابِ فَقَالَ: إِنَّ شَهْرًا تَرَكُوهُ، إِنَّ شَهْرًا تَرَكُوهُ.[٢]

وقد روي مقولة ابن عون هذه في فِي شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ الإمام مسلم فـي مقدمة صحيحه من طريق عُبَيْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّضْرَ، يَقُولُ: سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ حَدِيثٍ لِشَهْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أُسْكُفَّةِ الْبَابِ، فَقَالَ: «إِنَّ شَهْرًا نَزَكُـوهُ،[٣] إِنَّ شَهْرًا نَزَكُوهُ» قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ:"يَقُولُ: أَخَذَتْهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ تَكَلَّمُوا فِيهِ"[٤]

وقال العسكري: أَخْبَرَنَا ابْنُ دُرَيْدٍ أَنْبَأَنَا أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ قَالَ ذُكِرَ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ عِنْدَ ابْنِ عَوْنٍ فَقَالَ ذَاكَ رَجُلٌ نَزَكُوهُ يَعْنِي طَعَنُوا فِيهِ كَـأَنَّهُمْ ضَـرَبُوه بِالنَّيَازِكِ قَالَ فَصَحَّفَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَقَالُوا ذَاكَ رَجُلٌ تَرَكُوهُ

قُلْتُ [أَنَا] وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ عَوْنٍ وَيُقَالُ رَجُلٌ نُزَكٌ طعان فِي النَّاس كَأَنَّـهُ يطعن بنيزك وَهُوَ دُونَ الرُّمْحِ لَهُ سِنَانٌ وزج قَالَ الراجز هز الْغُلَام الديلِي النَّيْزَكَا

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَذَكَرَ الأَبْدَالَ لَيْسُوا بنزاكين وَالنَّـازِكُونَ الْعَيَّابُونَ لِلنَّاسِ[٥]

---

(١) أُسْكُفَّةِ الْبَابِ هِيَ الْعَتَبَةُ السُّفْلَى الَّتِي تُوطَأُ وَهِيَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْكَافِ وَتَشْـدِيدِ الْفَـاءِ..... شرح النووي ٩٢/١

(٢) الضعفاء الكبير ١٩١/٢

(٣) بِالنُّونِ وَالزَّايِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ

(٤) صحيح مسلم ١٧/١

(٥) تصحيفات المحدثين ٣٩/١

وقال ابن الأثير "وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ عَوْنٍ «وذُكِر عِنْدَهُ شَهْرُ بْنُ حَوْشَب، فَقَالَ: إِنَّ شَهْراً نَزَكُوهُ» أَيْ طَعَنُوا عَلَيْهِ وَعَابُوهُ.(١)

وقَوله نزكوه- أَوله نون ثمَّ زَاي مفتوحتان أَي طعنوا فِيهِ مَأْخُوذ من النيزك بنُون مَفْتُوحَة بعْدهَا يَاء مثناة من تَحت سَاكِنة ثمَّ زَاي مَفْتُوحَة وَهُوَ الرمْح الْقصير.

وَقد رَوَاهُ كثير من رُوَاة مُسلم (تَركُوهُ) بِالتَّاءِ وَالرَّاء وَهُوَ تَصْحِيف، وَتَفْسِير مُسلم لَهُ يَنْفِيه وَشهر قد وَثَّقَهُ أَحْمد بن حَنْبَل وَيحيى بن معِين وَغَيرهمَا وَالَّذِي ذكره فِيهِ ابْن أبي خَيْثَمَة أَنه ثِقَة حكَاهُ عَن يحيى بن معِين وَاقْتصر عَلَيْهِ وَالْقلب إِلَى هَذَا أميل وَإِن ذكره جمَاعَة فِي كتبهمْ فِي الضُّعَفَاء(٢)

وقال الإمام النووي: رِوَايَةُ التَّاءِ تَصْحِيفٌ وَتَفْسِيرُ مُسْلِمٍ يَرُدُّهَا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّ شَهْرًا لَيْسَ مَتْرُوكًا بَلْ وَثَّقَهُ كَثِيرُونَ مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ فَمِمَّنْ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَآخَرُونَ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ وَوَثَّقَهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعِجْلِيُّ هو تابعى ثقة، وقال بن أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ هُوَ ثقة ولم يذكر بن أَبِي خَيْثَمَةَ غَيْرَ هَذَا، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ مُحَمَّدٌ يَعْنِي الْبُخَارِيَّ شَهْرٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ وَقَوِيٌّ أَمْرُهُ وقال إنما تكلم فيه بن عَوْنٍ ثُمَّ رَوَى عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ عَنْ شَهْرٍ وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ شَهْرٌ ثِقَةٌ وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ شَهْرٌ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَهْلِ الْبَصْرَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ وَلَمْ يُوقَفْ مِنْهُ عَلَى كَذِبٍ وَكَانَ رَجُلًا يَنْسُكُ

(١) النهاية في غريب الحديث ٤٢/٥

(٢) صيانة صحيح مسلم صـــــ ١٢٤

أَيْ يَتَعَبَّدُ إِلَّا أَنَّهُ رَوَى أَحَادِيثَ لَمْ يَشْرَكْهُ فِيهَا أَحَدٌ فَهَذَا كَلَامُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ (١)

فكل هذه الأقوال عن هؤلاء الأئمة ويضاف إليها إخراج مسلم لشهر مقروناً تدل علي أن شَهْرَ بْن حَوْشَب أعلي منزلة من كونه متروكاً لأن الجرح بعبارة تركوه أشد ضعفاً وأوهي منزلة من عموم الطعن بعبارة (نَزَكوه) بِالنُّونِ وَالزَّايِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ، فكلمة متروك تستعمل في حق من اتهم بالكذب، وقد صنف المحدثون هذه العبارة(متروك) في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح وحديث أصحابها لا يحتج به ولا يعتبر، وحديث شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ليس من هذه الدرجة بل هو من قبيل الحسن إن شاء الله.

وقد كان من أثر هذا التصحيف الواقع في هذه الصيغة الواردة عن ابن عون في حق شهر بن حوشب أن أورده الصغاني في موضوعاته، وعَدَّهُ من الوضاعين ، فقال رحمه الله "وَالْأَحَادِيث المنسوبة إِلَى مُحَمَّد بن سرُور الْبَلْخِي كلهَا مَوْضُوعَة وَأَحَادِيث شهر بن حَوْشَب كَذَلِك [وَالله أعلم](٢)

(١) شرح صحيح مسلم ١/٩٢- ٩٣

(٢) الموضوعات للصغاني صـ٣٥ وانظر التصحيف وأثره في الحديث والفقه ١٠٩

النمـــوذج الرابـــع

في خُلُقه زَعَارة ـــــــــ في خلقه دَعَارَةٌ

جاء في ترجمة أَيُّوب بْن إِسْحَاقَ بْنِ سَافِرِيّ قول ابن يونس وكانت فـــي خُلُقه زَعَارة، وسأله أبو حميد في شيء يكتبه عنه من الأخبار فمطله....[١]

لكن هذه المقولة ورد فيها تصحيف في تاريخ بغداد حيـــث وردت هكـــذا (وكانت في خلقه دَعَارَةٌ)[٢] بفتح الدال المهملة والعين والراء المهملتـــين وقـــد ترتب علي هذا التصحيف الطعن في عدالة أيوب من طرف الكوثري فقال فيه (ذاك الداعر ... تكلم فيه ابن يونس.)[٣]

ولا شك أن هذا يعد تصحيفاً، ويدل علي ذلك أمور:

- ما ورد في تهذيب تاريخ ابن عساكر .. كان في خُلُقه زَعَارة" بالزاي المعجمة
- من المعلوم عند أهل اللغة أن يقال: « فلان فيه دعارة» ولا يقال: فـــي خُلُقـــه دعَارة"
- المقصود من قول ابن يونس كان في خُلُقه زَعَارة" بالزاى أي شراسة خلـــق، قال ابن منظور: وزَعَارَةٌ بِالتَّخْفِيفِ؛ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ، أَي شَرَاسَةٌ وسُوءُ خُلُق،[٤]
- مما يدل علي أن الصواب في هذه العبارة ..زَعَارَةٌ بالزاي ما ورد في ســـياق الكلام من تتمة كلام ابن يونس فقد جاء فيه وسأله أبو حميد في شيء يكتبـــه عنه من الأخبار فمطله،[٥]

---

(١) تاريخ ابن يونس المصري ٤٢/٢
(٢) تاريخ بغداد ١٠/٧
(٣) تأنيب الخطيب ص ١٩٩
(٤) لسان العرب ٣٢٣/٤
(٥) تاريخ بغداد ١٠/٧

- لو كان الصواب فيما ذهب إليه الكوثري لأورد المؤلفون في الضعفاء والمجروحين أَيُّوب بْن إِسْحَاقَ ضمن المجروحين ، وإذ لم يقع ذلك منهم دل علي أن الصواب في هذه العبارة زَعَارة" بالزاى

- مما يبعد احتمال ما أراده الكوثري من عبارة ابن يونس ما ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة أيوب حيث قال (كتبنا عنه بالرملة وذكرته لأبي فعرفه وقال كان صدوقا.[١]

فالحاصل إذن أن التصحيف الذي وقع في عبارة ابن يونس كان من نتائجه الطعن في عدالة أيوب واعتباره في عداد المجروحين من طرف الكوثري، ومن ثم رد روايته، بينما دلت أقوال النقاد علي صدقه وعدالته وقبول روايته

هذه بعض النماذج من ألفاظ الجرح والتعديل الواردة عن النقاد وما وقع فيها من تصحيف أحال معناها عن وجهه إلي معني آخر غير مراد.

ولا شك أن ألفاظ الجرح والتعديل هي المعيار الوحيد الذي يعرف به صدق الرواة أو كذبهم، وضبطهم أو غفلتهم، وعدالتهم أو جهالتهم فإذا تغيرت وتحرفت تلك الصيغ الواردة عنهم اختلت الموازين، واضطربت المعايير، فصار الصحيح ضعيفا، والضعيف صحيحا،ولهذا فإن الاستقراء والتتبع من أهم الخصائص التي بنيت عليها قواعد علم الحديث ورست عليها دعائمه[٢]

(١) الجرح والتعديل ٢/٢٤١

(٢) التصحيف وأثره علي الحديث والفقه ص١١٢

المبحـــــث الثـــاني

أثر التصحيف في تعليل الأحاديث

اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِّ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا وَأَشْرَفِهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخِبْرَةِ وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ.

والْحَدِيثُ الْمُعَلَّلُ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ خَفِيَّـــةٍ تَقْـــدَحُ فِـــي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا.(١)

وَيُسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِهَا بِتَفَرُّدِ الرَّاوِي وَبِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ، مَعَ قَرَائِنَ تَنْضَمُّ إِلَى ذَلِكَ تُنَبِّهُ الْعَارِفَ بِهَذَا الشَّأْنِ عَلَى إِرْسَالٍ فِي الْمَوْصُولِ، أَوْ وَقْفٍ فِي الْمَرْفُوعِ، أَوْ دُخُولِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ وَهْمِ وَاهِمٍ بِغَيْرِ ذَلِكَ، بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِـــكَ، فَيَحْكُمُ بِهِ، أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ. وَكُلُّ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ مَا وُجِـــدَ ذَلِـــكَ فِيهِ.

وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَـــافِ رُوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ ".(٢)

وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: " الْبَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طُرُقُـــهُ لَـــمْ يَتَبَـــيَّنْ خَطَؤُهُ "(٣)

ثُمَّ قَدْ تَقَعُ الْعِلَّةُ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَدْ تَقَعُ فِي مَتْنِهِ.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٠

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٩٥

(٣) المصدر السابق ٢/٢١٢

وفي هذا المبحث أذكر أمثلة من الأحاديث التي وقع التصحيف في أسماء رواتها فنتج عن ذلك اعتبار تلك الأحاديث صحيحة، وهي في حقيقة أمرها ضعيفة. أو اعتبار تلك الأحاديث ضعيفة وهي في حقيقة أمرها صحيحة، أو توقف الناقد في الحكم علي الحديث لعدم معرفته بحال الراوي. وقد قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: أَشَدُّ التَّصْحِيفِ مَا يَقَعُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ، وَلَا قَبْلَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَا بَعْدَهُ.(١)

أولاً : تصحيح الضعيف

أ- توثيق الكذابين ، ومثاله ما رواه البيهقي والدارقطني من طريق الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبْعَانُ رَيَّانُ»(٢)

قال الإمام الذهبي في الرد علي ابن القطان: حَدِيث للدارقطني من رِوَايَة الْقَاسِمِ بن مُحَمَّد الْعمريّ: " لَا يقْضِي القَاضِي إِلَّا وَهُوَ شبعان رَيَّان "قَالَ: فالقاسم بن مُحَمَّد مَتْرُوك.(٣)

---

(١) فتح المغيث ٢٢٩/٤

(٢) أخرجه الدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام ٣٦٧/٥ح(٤٤٧٠) والبيهقي في السنن الكبري في كتاب آداب القاضي بَاب لَا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبْعَانُ رَيَّانُ ١٨١/١٠ح(٢٠٢٨٢) والطبراني في الأوسط ٣٦/٥ح(٤٦٠٣) وقال الهيثمي رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ كَذَّابٌ.مجمع الزوائد ١٩٥/٤ح(٧٠٠٠)

(٣) بيان الوهم والإيهام ٨٩/٢

قلت: أي الذهبي الصَّوَّاب الْقَاسِمِ بن عبد الله.[١] وكأنه يشير إلي الوهم والتصحيف اللذين وقع فيهما الحافظ عبد الحق الإشبيلي . فراوي الحديث هو الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ.

قال أحمد: ليس بشئ كان يكذب، ويضع الحديث. وقال يحيى: ليس بشئ. وقال – مرة: كذاب. وقال أبو حاتم والنسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال البخاري: سكتوا عنه.[٢]

ويشتبه بالْقَاسِمِ الْعُمَرِيّ القاسم المَعْمَري[٣] وهو الذي اشتبه علي الحافظ عبد الحق الإشبيلي كما أشار إلي ذلك الذهبي وليس الحافظ عبد الحق الإشبيلي أول من وقع في هذا التصحيف بل سبقه عثمان بن سعيد الدارمي حيث قال سمعت ابن معين يقول قاسم المَعْمري كذاب خبيث قال عثمان وليس كما قال يحيى[٤]

قال الإمام المعلمي" فيشبه أن يكون ابن معين إنما قال «قاسم العُمري كذاب خبيث» فكتبها عثمان الدارمي ثم بعد مدة راجعها في كتابه فاشتبه عليه فقرأها «قاسم المَعْمري ... » [٥]

والقاسم بن محمد المعمري لم يثبت عن ابن معين جرحه، وإنما جرح الْقَاسِمِ بْن عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيّ، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته: القاسم بن محمد

---

(١) الرد علي ابن القطان ص ٢٤

(٢) ميزان الاعتدال ٣٧١/٣

(٣) المَعْمَري: بالتخفيف: أبو سفيان محمد بن حُميد، قيل له ذلك لرحلته إلى معمر. تبصير المنتبه ١٣٧٥/٤

(٤) تهذيب التهذيب ٣٣٦/٨

(٥) التنكيل ٢٥٢/١

المَعْمري صدوق من العاشرة نقل عثمان الدارمي أن ابن معين كذبه ولم يثبت ذلك، ويضاف إلي هذا توثيق قتيبة بن سعيد له، وذكر ابن حبان له في الثقات[١]

إذا قول الحافظ عبد الحق الإشبيلي "من رِوَايَة الْقَاسِمِ بن مُحَمَّد الْعمريّ: " يعد وهماً وتصحيفاً، فالواقف علي كلامه إما أن يصحح الحديث إذا اعتبره من رواية الْقَاسِمِ بن مُحَمَّد، وإما أن يتوقف لأنه لا وجود للْقَاسِمِ بن مُحَمَّد فيحكم بجهالة هذا الراوي جهالة عين ، والصواب أنه من رواية الْقَاسِمِ بن عبد الله العمري وهو أحد الكذابين فالحديث بهذا السند يكون موضوعا، وقد وقع تصحيف بالنسبة لراويه فصار المَعْمري، وهو ثقة بدل العُمري فحكم عبد الحق الاشبيلي علي هذا الحديث بالصحة وحكمه هذا خطأ لأنه مبني علي تصحيف وقع راويه، ولذلك تعقبه ابن القطان بقوله (فالقاسم مَتْرُوك.) وبين الذهبي أن القاسم المتروك هو الْقَاسِمِ بن عبد الله العُمري[٢]

ب- توثيق الضعفاء: **ومثاله** ما رواه الحاكم في المستدرك عن أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ فُرَافِصَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ»[٣] وأبو شهاب، اسمه عبد ربه ابن نافع الكناني الحناط بمهملة ونون قال فيه ابن حجر: أبو شهاب الأصغر صدوق يهم من الثامنة[٤]

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٣٦/٨ وانظر الثقات ١٥/٩

(٢) التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ١٢٦

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب في حسن العشرة ٢٥١/٤ح(٤٧٩٠) والترمذي في كتاب البر والصلة باب ما جاء في البخيل ٣٤٤/٤ح(١٩٦٤) وأحمد ٥٩/١٥ح(٩١١٨) والحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان ١٠٣/١ح(١٢٩) وإسناده حسن

(٤) تقريب التهذيب ص ٣٣٥

وهذا الحديث أورده الإمام السيوطي في كتاب تدريب الراوي، ووقع له فيه تصحيف عجيب حيث تصحف عليه "أبي شهاب" إلي ابن شهاب فقال كَحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ فُرَافِصَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا: «الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ»(١)

وهذا وهم فإن الزهري أقدم جداً من الثوري، ولم تُذْكر له رواية عنه، والصواب ما جاء عند الحاكم (عن أَبي شِهَابٍ) فالتصحيف الذي وقع عند السيوطي ترتب عليه اعتبار أبي شهاب الحناط وهو متكلم فيه – ثقة في مرتبة الزهري ، والحق أن بين ابن شهاب الزهري وأبي شهاب الحناط مفاوز في الضبط والإتقان، والعناية بشأن الحديث.

وقَوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ" أي يغره كل أحد ويغره كل شيء ولا يعرف الشر وليس بذي مكر ولا فطنة للشر فهو ينخدع لسلامة صدره وحسن ظنه وينخدع لانقياده ولينه (كريم) أي شريف الأخلاق (والفاجر) أي الفاسق (خِبٌّ لَئِيمٌ) أي جريء فيسعى في الأرض بالفساد (٢)

ج- توثيق المجاهيل : والجهالة تنقسم إلي قسمين جهالة عين، وجهالة حال

أ- فأما **مجهول العين** فقد عرفه الخطيب البغدادي فقال: الْمَجْهُولُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: هُوَ كُلُّ مَنْ لَمْ يُشْتَهَرْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ فِي نَفْسِهِ ، وَلَا عَرَفَهُ الْعُلَمَاءُ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ رَاوٍ وَاحِدٍ ، مِثْلُ عَمْرٍو ذِي مُرٍّ وَجَبَّارٍ الطَّائِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَغَرَّ الْهَمْدَانِيِّ وَالْهَيْثَمِ بْنِ حَنَشٍ وَمَالِكِ بْنِ أَغَرَّ..... وَهَؤُلَاءِ

(١) تدريب الراوي ٣٠٦/١

(٢) فيض القدير ٢٥٤/٦

كُلُّهُمْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُمْ غَيْرُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ ، ، وَأَقَلُّ مَا تَرْتَفِعُ بِهِ الْجَهَالَةُ أَنْ يَرْوِيَ عَنِ الرَّجُلِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ، ثم قَالَ الْخَطِيبُ: إِلَّا أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْعَدَالَةِ بِرِوَايَتِهِمَا عَنْهُ: فَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ عَدَالَتَهُ تَثْبُتُ بِذَلِكَ [١]

وَرَدُّ خَبَرِ الْمَجْهُولِ هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِمْ. وَقِيلَ: يُقْبَلُ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ فِي الرَّاوِي مَزِيدًا عَلَى الْإِسْلَامِ[٢]

وذهب ابن حجر إلي أن رواية مجهول العين كالمُبْهَم، فلا يُقْبَلُ حديثُهُ إلاَّ أَنْ يُوَثِّقَهُ غيرُ مَنْ ينفَرِدُ عنهُ على الأصحِّ، وكذا مَن يَنْفَرِدُ عنهُ «على الأصح» إذا كانَ مُتَأَهِّلاً لذلك.[٣]

ب- مجْهولُ الحالِ، وهُو المَسْتورُ: وهو من روى عنهُ اثنانِ فصاعِداً ولم يُوَثَّقْ [٤]

وأما حكم روايته فقد قَبِلَها جماعةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجُمهورُ. والتَّحقيقُ أَنَّ روايةَ المستورِ ونحوهِ ممَّا فيهِ الاحتِمالُ لا يُطلَقُ القولُ بردِّها ولا بقَبولِها، بل يقال هي موقوفةٌ إلى استِبانَةِ حاله كما جَزَمَ بهِ إمامُ الحَرمينِ. ونحوُهُ قولُ ابنِ الصَّلاحِ فيمَن جُرِحَ بجَرْحٍ غيرِ مُفَسَّرٍ.[٥]

والمقصود هنا أن التصحيف في بعض الأحيان يؤدي إلي اعتبار المجهول ثقة، وبالتالي تصحيح حديثه، ومثاله ما رواه أبو داود والترمذي من طريق أُمَيَّة

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٨٨
(٢) تدريب الراوي ٣٧٣/١
(٣) نزهة النظر ١٠٢/١
(٤) المصدر السابق ١٠٢/١
(٥) المصدر السابق ١٠٢/١

بْنِ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الجَارِيَةِ العَبْدِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَنَّهُ قَرَأَ: {قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا} [الكهف: ٧٦] مُثَقَّلَةً ": قال الترمذي «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ ثِقَةٌ وَأَبُو الجَارِيَةِ العَبْدِيُّ شَيْخٌ مَجْهُولٌ وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ» (١)

وقد وقع في هذا الحديث تصحيف لبعض المحققين ، فقد أورده الإمام العسكري في كتاب تصحيفات المحدثين فقال: وأَبو الجُويرية حِطَّان بْن خُفَافٍ وَهُوَ أبو الجُوَيْرية الأَكبر روى عَن ابْن عَبَّاس رَضِيَ اللَّه عَنْهُمَا روى عَنْهُ شُعْبَة روى عَنْهُ أُميةُ بْن خَالِد.

أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بِسْطَامٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْجُوَيْرِيَّةَ عَنْ شُعْبَةَ.....ثم ذكر الحديث (٢)

وأبو جُويرية حِطَّان بْن خُفَافٍ الذي جعل العسكري الحديث من روايته روى عن ابن عباس ومعن بن يزيد، وروي عنه إسرائيل وزهير والسفيانان وشعبة وعاصم بن كليب وأبو عوانة، قال أحمد وابن معين وأبو زرعة ثقة، وقال أبوحاتم صدوق صالح الحديث، وقال يعقوب بن سفيان ثقة لا بأس به، وذكره بن حبان في الثقات، وقال العجلي كوفي ثقة وقال بن عبد البر أجمعوا على أنه ثقة(٣)

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الحروف والقراءات ٣٣/٤ح(٣٩٨٥) والترمذي في كتاب القراءات باب سورة الكهف ١٨٨/٥ح(٢٩٣٣) وأحمد ٦٢/٣٥ح(٢١١٢٤) وإسناده ضعيف فيه أبو الجارية العَبْدي البصري مجهول لا يعرف

(٢) تصحيفات المحدثين ٥٢٧/٢

(٣) تهذيب التهذيب ٣٩٦/٢

ومن ثم يتبين لنا الأثر الذي يترتب علي هذا التصحيف وهو توثيق من هو في عداد المجهولين، ومن ثم تصحيح الحديث الضعيف، فقد سبق عن الترمذي أن أَبا الجَارِيَةِ العَبْدِي شَيْخٌ مَجْهُولٌ وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ.

وقال ابن حجر: أبو الجارية" العبدي البصري عن شعبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب.....وذكر الحديث، ثم قال وعنه أمية بن خالد، قال الترمذي مجهول لا يعرف اسمه [١]

ومما يدل علي هذا التصحيف من العسكري أن أبا الجويرية يروي عنه شعبة كما ذكر العسكري نفسه، أما أبو الجارية فهو الذي يروي عن شعبة، وهذا تناقض واضح يدل علي أن قوله أبا الجارية تصحيف ، وقد أدي هذا التصحيف إلي اعتباره ثقة، ثم قبول الاحتجاج بحديثه من طرف الإمام العسكري، وهو من المحققين العارفين بهذا الفن حتي أنه ألف كتاباً يعد من أعظم المراجع في باب التصحيف[٢]

ثانياً: تضعيف الصحيح

أ- تكذيب الثقات: من النتائج الخطيرة التي ترتبت علي التصحيف اعتبار الثقة كذاباً، ثم رد حديثه ،ومثاله ما رواه الإمام أحمد والطبراني من طريق أَبي سَعِيدٍ عَبْد اللَّهِ بْن بُجَيْرٍ[٣] ،قال حَدَّثَنَا سَيَّارٌ: أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ ذَكَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رِجَالٌ، أَوْ قَالَ:

---

(١) المصدر السابق ٥٢/١٢

(٢) التصحيف وأثره علي الحديث والفقه ص ١٣٥

(٣) بُجَيْرٍ بضم الباء الموحدة والجيم المعجمة بصيغة التصغير وقد (تصحف في سائر الأصول الخطية في المسند إلى "عبد الله بن بحير" بالحاء المهملة، والصواب: "عبد الله بن بُجَير" بضم الباء وبالجيم كما أثبتناه،

يَخْرُجُ رِجَالٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فِي آخِرِ الزَّمَانِ مَعَهُمْ أَسْيَاطٌ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ الْبَقَرِ يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ وَيَرُوحُونَ فِي غَضَبِهِ "[١] وقال الهيثمي: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَالْكَبِيرِ.وَرِجَالُ أَحْمَدَ ثِقَاتٌ.[٢]

وقد تصحف (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُجَيْرٍ) إلي (عَبْدِ اللَّهِ بْن بَحيْرٍ) بفتح الموحدة والحاء المهملة علي ابن الجوزي فأورد الحديث في الموضوعات لأجل عَبْد اللَّهِ بْن بَحيْرٍ قَالَ ابْن حبَان: عبد الله بْن بحير يرْوى الْعَجَائِب الَّتِي كَأَنَّهَا معمولة لَا يحْتَج بِهِ.[٣]

قال الحافظ ابن حجر: وَقَدْ غَلِطَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي تَضْعِيفِهِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُجَيْرٍ فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُجَيْرٍ الْمَذْكُورَ بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا جِيمٌ بِصِيغَةِ التَّصْغِيرِ يُكَنَّى أَبَا حُمْرَانَ بَصْرِيٌّ قَيْسِيٌّ وَيُقَالُ تَمِيمِيٌّ وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ أَنَّهُ قَيْسِيٌّ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَبُو حَاتِمٍ وَرَوَى الآجُرِّيُّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ أَبَا الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيَّ رَوَى عَنْهُ وَوَثَّقَهُ وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ وَإِنَّمَا قَالَ ابْنُ حِبَّانَ مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْهُ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحِيرٍ الْقَاصِّ الصَّنْعَانِيِّ الَّذِي يُكَنَّى أَبَا وَائِلٍ وَأَبُوهُ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ قَدْ وَثَّقَهُ غَيْرُ حِبَّانَ وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ رَاوِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ لِأَنَّهُ صَنْعَانِيٌّ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَصَاحِبُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورُ يَرْوِي عَنِ الْبَصْرِيِّينَ، وَسَيَّارٌ شَيْخُهُ شَامِيٌّ نَزَلَ الْبَصْرَةَ فَرَوَى عَنْهُ أَهْلُهَا وَقَدْ أَخْرَجَ الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ حَدِيثَ أَبِي أُمَامَةَ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْنَدِ وَمِنْ طَرِيقِ الطَّبَرَانِيِّ فِي الأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ[٤]

---

(١) أخرجه أحمد ٤٦٦/٣٦ح(٢٢١٥٠) والطبراني في المعجم الكبير ٢٥٧/٨ح(٨٠٠٠) وفي المعجم الأوسط ٢٥٧/٥ح(٥٢٥١)

(٢) مجمع الزوائد ٢٣٤/٥

(٣) الموضوعات لابن الجوزي ١٠١/٣

(٤) القول المسدد صـ٣٢

ومما يدل علي خطأ ابن الجوزي وتصحيفه في اسم هذا الرجل، أن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَحِيرٍ لا تعرف له رواية عن سَيَّار، ولم يذكر في الآخذين عنه أَبُو سَعِيدٍ، مولي بني هاشم ، وشيخ الإمام أحمد فيه، وكذلك أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، عند الطبراني، أما عَبْدُ اللهِ بْنُ بُجَيْرٍ الْقَيْسِيُّ، فقد ذكر المحدثون أنه روي عن سَيَّارٍ الشَّامِيّ، وروي عنه أَبُو سَعِيدٍ، مولي بني هاشم واسمه عَبْد الرَّحْمَن بن عَبد اللَّه بن عُبَيد البَصْرِيّ، وأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ.(١)

ب: تجهيل الثقات

ومثاله الأول: ما رواه الطبراني من طريق عَبْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى التَّيْمِيّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ خُبَيْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ أُسَامَةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: لَقِيتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَصْحَابِهِ بِالسُّوقِ فَسَأَلْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ أَيْنَ يُرِيدُ؟ قَالُوا: يَخُطُّ لِقَوْمِكَ مَسْجِدًا، فَرَجَعْتُ فَإِذَا قَوْمِي قِيَامٌ، فَقُلْتُ: مَا لَكُمْ؟ قَالُوا: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسْجِدًا وغَرَزَ فِي الْقِبْلَةِ خَشَبَةً أَقَامَهَا فِيهَا»(٢)

والحديث أورده الإمام الهيثمي وقال رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَالْكَبِيرِ، وَفِيهِ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَبِيبٍ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ تَرْجَمَهُ.(٣) وقد تصحف عليه هذا الاسم في موضعين:

الأول: قوله (مُعَاوِيَةُ) وإنما هو (معاذ) بالذال المعجمة . **الثاني:** قوله (بْن حَبِيبٍ) وإنما هو (بْن خُبَيْبٍ)

---

(١) انظر تهذيب الكمال ٣٢٢/١٤ وتهذيب التهذيب ١٥٣/٥

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٩٣/٢ح(١٧٨٦) وفي الأوسط ٦٧/٩ح(٩١٤٢)

(٣) مجمع الزوائد ١٥/٢ح(١٩٧٩)

ومما يدل علي هذا التصحيف الذي وقع للإمام الهيثمي:

أولاً: ما ورد عند الطبراني بلفظ (مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ خُبَيْبٍ)

ثانيـاً: ما رواه البخاري في التاريخ الكبير – في ترجمة جَابِر بْن أسامة الجهني، قَالَ لِي الْحِزَامِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ عَنْ معاذِ بْنِ عبد الله عن جابر ابن أُسَامَةَ: لَقِيتُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسوق.(١)

ثالثاً: ما ذكره ابن حجر في الإصابة حيث قال: روى البخاريّ في «تاريخه» وابن أبي عاصم والطّبرانيّ وغيرهم من طريق أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد اللَّه بن خبيب عن جابر بن أسامة الجهنيّ، قال: لقيت النبيّ صلّى اللَّه عليه وسلم بالسّوق في أصحابه،(٢)

وكان من أثر هذا التصحيف أن جهله الإمام الهيثمي بقوله" وَلَمْ أَجِدْ مَنْ تَرْجَمَهُ." مع أن مُعَاذَ ابْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ خُبَيْبٍ قد وثقه ابن معين وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات.

المثال الثاني: ما رواه مالك في الموطأ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»(٣)

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٢/٢٠٢ح(٢١٩٦)

(٢) الإصابة ١/٥٤١

(٣) أخرجه مالك في كتاب الفرائض بَاب مِيرَاثِ أَهْلِ الْمِلَلِ ٢/٥١٩ح(١٠) والبخاري في كتاب الفرائض بَاب لاَ يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ ٨/١٥٦ح(٦٧٦٤) ومسلم في كتاب الطلاق بَاب قَدْرِ الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ٣/١٢٣٣ح(١٦١٤) وأبو داود في كتاب الفرائض باب هل يرث المسلم الكافر ٣/١٢٥ح(٢٩٠٩) والترمذي في كتاب الفرائض بَاب مَا جَاءَ فِي إِبْطَالِ المِيرَاثِ بَيْنَ المُسْلِمِ وَالكَافِرِ ٤/٤٢٣ح(٢١٠٧) وابن ماجة في كتاب الفرائض بَاب مِيرَاثِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ ٢/٩١١ح(٢٧٢٩) والدارمي في كتاب الفرائض بَاب فِي مِيرَاثِ أَهْلِ الشِّرْكِ وَأَهْلِ الْإِسْلَامِ ٤/١٩٥٥ح (٣٠٤١) وأحمد ٣٦/٧٦ح (٢١٧٤٧)

قَالَ الشَّافِعِيُّ «صَحَّفَ مَالِكٌ فِي عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ، وَإِنَّمَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ[١]

وقال الترمذي: وَرَوَى مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَحْوَهُ[٢] وَحَدِيثُ مَالِكٍ وَهْمٌ، وَهِمَ فِيهِ مَالِكٌ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ فَقَالَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ مَالِكٍ قَالُوا عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ، وَعَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ هُوَ مَشْهُورٌ مِنْ وَلَدِ عُثْمَانَ، وَلَا يُعْرَفُ عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ[٣]

وقال الإمام العراقي: فخالفَ مالكٌ غيرَهُ منَ الثقاتِ في قولهِ: عُمرَ بنِ عُثمانَ، يعني: بضمِّ العينِ، وذكرَ مسلمٌ في " التمييز " أنَّ كلَّ مَنْ رواهُ منْ أصحابِ الزهريِّ قالَ فيهِ: عَمْرو بنِ عثمانَ، يعني: بفتحِ العينِ- وحكمَ مسلمٌ وغيرُهُ على مالكٍ بالوهمِ فيهِ،[٤]

وأما الذين خالفوا مالكاً في قوله (عُمَرَ بنِ عثمانَ) فهم مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، وابْنِ جُرَيْجٍ، عند البخاري، وسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عند مسلم، وهُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ عند الترمذي ، ويُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عند ابن ماجة، ومَعْمَرٍ عند الدارمي.

فهؤلاء الستة خالفوا مالكاً في قوله عُمرَ بنِ عُثمانَ بضمِّ العينِ، واتفقوا علي قولهم (عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ) بفتح العين وهذا التصحيف الذي وقع فيه الإمام مالك يترتب عليه اعتبار الحديث ضعيفاً، لأن عمر بن عثمان مجهول كما قال الترمذي بخلاف عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، فإنه ثقة.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٥٠
(٢) أي نحو حديث هُشَيْم الذي أخرجه الترمذي
(٣) سنن الترمذي ٤/٤٣٣ح(٢١٠٧)
(٤) شرح التبصرة ١/٢٥٣

ثالثا: **وصل المرسل**: والمُرْسَلُ هو ما سَقَطَ مِن آخِرِهِ مَن بعدَ التَّابعيِّ، وصورتُه أَنْ يقولَ التابعيُّ سواءٌ كانَ كبيراً أو صغيراً قالَ رسولُ الله صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ كذا، أو فعلَ كذا، أو فُعِلَ بحضرتِه كذا، أو نحوُ ذلك.(١)

والصَّحيحُ في حكم الحديث المرسل أنه من قبيل المردود، لذلك يقول الإمام مسلم: وَالْمُرْسَلُ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَصْلِ قَوْلِنَا، وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ(٢)

وقال الإمام النووي: ثُمَّ الْمُرْسَلُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْمُحَدِّثِينَ وَالشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ.(٣) ثم قال معللاً رد المرسل.... وَدَلِيلُنَا فِي رَدِّ الْمُرْسَلِ مُطْلَقًا أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ رِوَايَةُ الْمَجْهُولِ الْمُسَمَّى لَا تُقْبَلُ لِجَهَالَةِ حَالِهِ فَرِوَايَةُ الْمُرْسَلِ أَوْلَى لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ مَحْذُوفٌ مَجْهُولُ الْعَيْنِ وَالْحَالِ(٤)

وأما المتصل فهو ما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو إلي الصَّحَابِيِّ. فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ رُوَاتِهِ قَدْ سَمِعَهُ مِمَّنْ فَوْقَهُ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى مُنْتَهَاهُ.(٥)

والمقصود بوصل المرسل هنا أن التصحيف قد يؤدي في بعض الأحيان إلي اعتبار الحديث المرسل متصلاً، وبالتالي اعتباره حديثاً صحيحاً.

ومثاله الأول: ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الْمُطْعِمِ بْنِ مِقْدَامٍ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

---

(١) نزهة النظر ص ٨٢
(٢) مقدمة صحيح مسلم ٢٩/١
(٣) تدريب الراوي ٢٢٢/١
(٤) المجموع ٦٠/١
(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٤ وفتح المغيث ١٣٦/١

وَسَلَّمَ: مَا خَلَفَ عَبْدٌ عَلَى أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يُرِيدُ السَّفَرَ(١)

هذا الحديث ذكره الإمام النووي في الأذكار لكنه قال: الْمُقَطَّم بن المقدام الصحابي"(٢) وإنما هو الصنعاني، بنون ساكنة بعد الصاد، ثم عين مهملة وبعد الألف نون، نسبة إلى صنعاء دمشق، وقيل: صنعاء اليمن. كان منها ثم تحوّل إلى الشام، وكان في عصر التابعين، ولم يثبت له سماعٌ من صحابي، بل أرسل عن بعضهم، وجلّ روايته عن التابعين؛ كمجاهد والحسن. وقد جمع الطبراني الموصولة في ترجمته في مسند الشاميين، وقال في أكثرها: المطعم بن المقدام الصنعاني

وقد ترتب علي هذا التصحيف أثر عظيم، وهو اعتبار الحديث متصلا وبالتالي فهو صحيح، فاستفاد الإمام النووي مشروعية صلاة ركعتين عند إرادة السفر، فقال: باب أذكاره عندَ إرادتِه الخروجَ من بيتِه: ثم قال يُستحبّ له عند إرادتِه الخروجَ أن يصلِّي ركعتين لحديث الْمُقَطَّم بن المقدام الصحابي رضي الله عنه،(٣)

وليس لقائل أن يقول إن هذا من خطأ النساخ، فقد وجد هذا التصحيف مضبوطاً بخط الإمام النووي وقد اطلع عليه الحافظان الجليلان ابن حجر، وابن رجب الحنبلي.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الصلاة باب الرَّجُل يُرِيدُ السَّفَرَ مَنْ كَانَ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ خُرُوجِهِ ١/٤٢٤ح(٤٨٧٩) وإسناده ضعيف، لأنه مرسل، فالمطعم هذا تابعي.

(٢) الأذكار للنووي ص ٣٦٨

(٣) الأذكار ١/٣٦٨

قال ابن حجر: المقطّم بن المقدام الصّحابيّ. قال: قال رسول اللَّـه صـلّى اللَّه عليه وآله وسلم: «ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين....."الحديث ثـم قال رواه الطّبرانيّ، هكذا أورده الشّيخ محيي الدين النووي في كتاب الأذكار لـه، ووقفت على ذلك في عدة نسخ، حتى في النسخة التي بخطه مضبوطاً بضم الميم وفتح القاف وتشديد الطّاء المهملة. وقد تعقبه الحافظ زيـن الـدين بـن رجـب الحنبليّ، فقرأت بخطه ما نصه: هكذا قرأت بخط النووي، وقد وقع له فيه تصحيف عجيب، لأن الّذي في المناسك للطّبراني: عن المطعم بن المقدام الصّنعانيّ، فجعل المطعم المقطم، والصنعاني الصّحابي.

والمطعم بن المقدام من أتباع التّابعين يروي عن مجاهد، وسعيد بن جبير، ونحوهما، مشهور، أرسل هذا الحديث، فهو معضل، فقد رواه أبو بكر بـن أبـي شيبة في مصنفه، عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعيّ، عن المطعم بن المقـدام، قال: قال رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم ... فذكره، ومـن هـذا الوجـه أخرجه الطّبراني. وهو كما قال ابن رجب

ثم قال ابن حجر :ثم رأيت في تاريخ ابن عسـاكر أنـه روى عـن أبـي هريرة، ومحمد بن مسلمة، مرسلا، ثم عدّ في شيوخه جماعة من التّابعين، وذكر في الرواة عنه إسماعيل بن عيّاش، ويحيى بن حمزة، ونحوهما

وأخرج الحديث الّذي في الأذكار من طريق الوليد بـن مسـلم: سـمعت الأوزاعي يقول: حدّثني الثقة المطعم بن المقدام- أنّ رسول اللَّه صلّى اللَّه عليـه وآله وسلم قال: «ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين...."

ثم أخرج من طريق الوليد أيضا يقول: سمعت الأوزاعي يقول: ما أصيب أهل دين بأعظم من مصيبتهم بالمطعم بن المقدام الصنعاني.(١)

وهكذا نري أن التصحيف الذي وقع فيه الإمام النووي في نسبة هذا الرجل أدي إلي اعتبار الحديث متصلاً صحيحاً، ثم الاستدلال به علي مشروعية صلاة ركعتين عند إرادة السفر مع أن الحديث منقطع أو معضل كما قال الحافظ زين الدين بن رجب الحنبليّ.

المثال الثاني: **ما ذكره ابن حجر في الإصابة قال**: روي عبدان من طريق موسى بن أعين، عن عبد الكريم الجزري، عن فرات، عن ثعلبة البهراني- مرفوعا: « يُوشِكُ الْعِلْمُ أَنْ يُخْتَلَسَ ... »

ثم قال: وهذا غلط نشأ عن تصحيف، وإنما هو عن فرات بن ثعلبة، فصارت ابن: عن، والفرات بن ثعلبة تابعيّ معروف. ذكره ابن حبّان في «ثقات التّابعين» ، وقال: روى عنه أهل الشام. وقال أبو موسى: الحديث المذكور يعرف بأبي الدرداء.(٢)

وقال ابن أبي حاتم: فرات بن ثعلبة البهرانى شامي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أدخله أبى في مسند الوحدان، وأدخله أبو زرعة في مسند الشاميين، ولم يذكر فيما يَرْوِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم لقيا ولا سماعا، روى عن أبى عامر، وروى عنه سليم بن عامر وروى عبد الكريم الجزرى وخصيف عنه مرسلا سمعت بعض ذلك من أبي وبعضه من قبلى.(٣)

---

(١) الإصابة ٢٩٤/٦

(٢) المصدر السابق ٥٣٩/١

(٣) الجرح والتعديل ٧٩/٧

وقد ترتب علي هذا التصحيف في كلمة (بن) حيث صارت (عَنْ) أمران:

الأول: اعتبار ثعلبة البهراني صحابياً حيث ذكره عبدان في الصحابة، وفي ترجمته أورد هذا الحديث، ولم تثبت له الصحبة ولا لابنه فرات.

ثانياً: اعتبار الحديث موصولاً وإنما هو مرسل، لأن رواية عبد الكريم الجزري، عن فرات بن ثعلبة مرسلة عند المحدثين كما سبق النقل عن ابن أبي حاتم .

رابعاً: **وصل المنقطع**

الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَطِيبُ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ الْمُنْقَطِعَ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ كَانَ انْقِطَاعُهُ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي رِوَايَةِ مَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ، عَنِ الصَّحَابِيِّ كَمَالِكٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.(١) والمنقطع نوع من أنواع الضعيف للجهل بحال الراوي المحذوف وسوف نري كيف يمكن أن يؤدي التصحيف في اسم الراوي إلي اعتبار حديثه متصلاً، وهو في حقيقة الأمر منقطع

ومثاله ما رواه ابن حبان في صحيحه من طريق عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: اذْهَبْ فَكُنْ قَاضِيًا، قَالَ أَوَ تُعْفِينِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟، قَالَ: اذْهَبْ، فَاقْضِ بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ تُعْفِينِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟، قَالَ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا ذَهَبْتَ فَقَضَيْتَ، قَالَ: لَا تَعْجَلْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ عَاذَ بِاللَّهِ فَقَدْ عَاذَ مَعَاذًا» ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنِّي أَعُوذُ بِاللَّهِ، أَنْ أَكُونَ قَاضِيًا، قَالَ: وَمَا يَمْنَعُكَ، وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي؟، قَالَ: لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا، فَقَضَى بِالْجَهْلِ، كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَمَنْ كَانَ قَاضِيًا، فَقَضَى بِالْجَوْرِ كَانَ

(١) تدريب الراوي ٢٣٥/١

مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَمَنْ كَانَ قَاضِيًا عَالِمًا يَقْضِي بِحَقٍّ أَوْ بِعَدْلٍ، سَأَلَ التَّفَلُّتَ كَفَافًا» ، فَمَا أَرْجُو مِنْهُ بَعْدَ ذَا(١)

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «ابْنُ وَهْبٍ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْقُرَشِيُّ مِنَ الْمَدِينَةِ رَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ»(٢)

وقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الطبراني: عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ: هَذَا هُوَ عِنْدِي عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ بْنِ زَمْعَةَ، وَاللهُ أَعْلَمُ "(٣)

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد لكنه قال عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، ثم قال رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ، وَالْبَزَّارُ، وَأَحْمَدُ كِلَاهُمَا بِاخْتِصَارٍ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ،(٤)

وأخرجه الترمذي في سننه مختصراً، وقال حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ، وَعَبْدُ المَلِكِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ المُعْتَمِرُ هَذَا، هُوَ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ (٥)

وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألتُ أَبِي عن حديثٍ رواه مُعتَمِر بن سُلَيمان ، عن عبد الملك بن أبي جَمِيلة، عن عبد الله بْنِ وَهْب أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عفَّان..... "فذكره ثم قال قَالَ أبي:

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه في كتاب القضاء باب ذِكْرِ الزَّجْرِ عَنْ دُخُولِ الْمَرْءِ فِي قَضَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا عَلِمَ تَعَذُّرَ سُلُوكِ الْحَقِّ فِيهِ عَلَيْهِ ١١/٤٤٠ح(٥٠٥٦) والطبراني في الكبير ١٢/٣٥١ح(١٣٣١٩)

(٢) صحيح ابن حبان ١١/٤٤٠

(٣) المعجم الكبير ١٢/٣٥١

(٤) مجمع الزوائد ٤/١٩٣

(٥) سنن الترمذي ٣/٦٠٤ح(١٣٢٢)

عبدُ الملكِ بنُ أبي جَميلة مجهولٌ، وعبدُالله هُوَ ابنُ مَوْهَبٍ الرَّمْلي عَلَى مَا أَرَى، وَهُوَ عَنْ عُثْمَانَ مُرْسَلٌ.(١)

وذكره الزيلعي في نصب الراية، ثم قَالَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَرَى ابْنَ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيَّ، انْتَهَى.(٢)

وقال ابن حجر: حَدِيثُ "أَنَّ ابْنَ عُمَرَ امْتَنَعَ مِنْ الْقَضَاءِ لَمَّا اسْتَقْضَاهُ عُثْمَانُ"، التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو يَعْلَى وَابْنُ حِبَّانَ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ: "أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: اذْهَبْ فَاقْضِ، .....الحديث، وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبِ بْنِ زَمْعَةَ بْنِ الْأَسْوَدِ الْقُرَشِيُّ، وَوَهَمَ فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْهَبٍ، وَقَدْ شَهِدَ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ فِي "الْعِلَلِ" تَبَعًا لِلْبُخَارِيِّ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ.(٣)

وخلاصة القول هنا: أن قول ابن حبان والطبراني (عَبْد اللَّهِ بْن وَهْبٍ،) يعتبر تصحيفاً، وكان من نتائج هذا التصحيف اعتبار الحديث متصلاً، ولذلك أورده ابن حبان في صحيحه ، وقد سبق النقل عن الترمذي وأبي حاتم أن الحديث غير متصل، وأن حكمه الانقطاع، لذلك فإن الحديث ضعيفٌ، للجهل بحال من حدث عنه عبد الله بن موهب.

خامساً: قطع المتصل:

من العلل التي تطعن في الحديث، أن يقع التصحيف في اسم راو من رواة السند، فيترتب علي ذلك التصحيف اعتبار الحديث المتصل حديثاً منقطعاً. مع أن الحديث صحيحٌ إذا ما تبين لنا الصواب اسم ذلك الراوي.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢٥٩/٤ح(١٤٠٦)

(٢) نصب الراية ٦٦/٤

(٣) التلخيص الحبير ٤٥١/٤

والمثال علي ذلك: ما رواه أحمد في مسنده قال حَدَّثَنَا عَتَّابٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا فُلَيْحُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى الزُّبَيْرَ سَهْمًا، وَأُمَّهُ سَهْمًا، وَفَرَسَهُ سَهْمَيْنِ»(١)

قال الشيخ المعلمي: « ذكره أحمد في مسند الزبير» وليس من عادة أحمد في (المسند) إخراج المراسيل. وعتاب هو ابن زياد المروزي وثقة أبو حاتم وغيره ولم يغمزه أحد، وعبد الله هو ابن المبارك، وقد تصفحت على بعضهم كلمة «بن» بين محمد والمنذر، فجرى البخاري في تاريخه ومن تبعه على ذلك (٢)

وقال ابن حجر: فليح بن مُحَمَّد بن الْمُنْذر بن الزبير بن الْعَوام الْأَسدي عَن أَبِيه، وَعنهُ بن الْمُبَارك، لَا يكَاد يعرف.

قلت لم يترجم لمُحَمد بن الْمُنْذر، وَذُكر فِي تَرْجَمَة الْمُنْذر بن الزبير أَنه روى عَنهُ ابْنه مُحَمَّد وفليح بن مُحَمَّد، وَالَّذِي فِي تَارِيخ البُخَارِيّ نسبه كَالَّذي هُنَا ثمَّ قَالَ مدنِي روى عَن أَبِيه روى عَنهُ بن الْمُبَارك مُرْسل.

وَالَّذِي فِي مُسْنَد الزبير فِي أصل الْمسند حَدثنَا عتاب ثَنَا عبد الله هُوَ بن الْمُبَارك ثَنَا فليح بن مُحَمَّد عَن الْمُنْذر بن الزبير عَن أَبِيه عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه أعْطى الزبير سَهْما... » فَلم يُصَرح بِأَن الْمُنْذر جد فليح (٣)

وقال البخاري في تاريخه: فليح بْن مُحَمَّد بن المندر بْن الزبير بْن العوام الْقُرَشِيّ الْمَدَنِيّ عَنْ أَبِيه مرسل روى عنه ابْن المبارك.(٤)

---

(١) أخرجه أحمد ٣/٤٠ح(١٤٢٥)

(٢) التنكيل ٢/٨٣٦

(٣) تعجيل المنفعة ٢/١١٨

(٤) التاريخ الكبير ٧/١٣٣

والمقصود هنا أن التصحيف الذي وقع في سند هذا الحديث ترتب عليه اعتبار الحديث مرسلاً، لأنه يكون حينئذ من رواية فليح بْن مُحَمَّد بن المندر بْن الزبير بْن العوام الْقُرَشِيّ الْمَدَنِيّ عَنْ أَبِيه ، والصواب أن الحديث متصل من رواية فُلَيْح بْن مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ كما في المسند.

سادساً: التوقف في الحكم علي الحديث

وأقصد أنه قد يقع التصحيف في اسم أحد الرواة، فيتوقف الناقد في الحكم علي الحديث لعدم معرفته بحال الراوي، ويعتبر التوقف في الحكم علي الحديث مانعاً من العمل بالحكم الذي أفاده ذلك الحديث.

ومثاله ما رواه ابن حبان في صحيحه قال أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ زُهَيْرٍ الْجُرْجَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا هَوْذَةُ بْنُ خَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ ثَابِتٍ، [ص:١٥٣] عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَعْجِزُوا فِي الدُّعَاءِ، فَإِنَّهُ لَنْ يَهْلِكَ مَعَ الدُّعَاءِ أَحَدٌ»(١)

ورواه العقيلي في الضعفاء من طريق مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ الْعَمِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَعْجَزُوا فِي الدُّعَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ» وقد أورده العقيلي في ترجمة عُمَر بْن مُحَمَّدٍ عَنْ ثَابِتٍ، ثم قال: وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ(٢)

وروه أيضا الحاكم في المستدرك وقال هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ " لكن وقع عنده تصحيف في سند هذا الحديث فجعله عن عَمْرُو بْن

---

(١) أخرجه ابن حبان في كتاب في صحيحه في كتاب الأدعية باب ذِكْرِ رَجَاءِ النَّجَاةِ مِنَ الْآفَاتِ لِمَنْ دَامَ عَلَى الدُّعَاءِ ١٥٢/٣ح(٨٧١)

(٢) الضعفاء الكبير ١٨٨/٣ رقم الترجمة (١١٨٣)

مُحَمَّدٍ[١] بزيادة الواو، وكان من نتائج هذا التصحيف أن قال الذهبي تعقبه علي الحاكم " لا أعرف عَمْرا ، تعبت عليه " والعجب من الإمام الذهبي أنه قال هذا مع أنه ترجم لعمر بن محمد الأسلمي. وقال عنه مجهول، وقال أيضا :روى عنه أيضا معلى بن أسد حديثاً عن ثابت في فضل الدعاء روى له صاحب المستدرك.[٢]

وأعجب منه قول ابن حبان حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ ابْنُ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وإنما هو عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صُهْبَانَ ويدل علي ذلك أمور:

أولا: ذكر ابن حجر ثابت البناني من شيوخ عُمَر بْن مُحَمَّدِ بْنِ صُهْبَانَ ولم يذكره في شيخ عُمَر بْن مُحَمَّدٍ بْن زَيْدٍ، وذكر أيضاً معلي بن أسد من تلاميذ عُمَر بْن مُحَمَّدِ بْنِ صُهْبَانَ ولم يذكره من تلاميذ عُمَر بْن مُحَمَّدٍ بْن زَيْد[٣]

ثانياً: أنه وقع منسوباً في تاريخ أصبهان عن عُمَر بْن مُحَمَّدِ بْنِ صُهْبَانَ[٤]

ثالثاً: أن ابن عدي أورد الحديث في ترجمة عُمَر بْن مُحَمَّدِ بْنِ صُهْبَانَ[٥]

وبهذا يتبين لنا أن الصواب في اسم هذا الراوي هو عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صُهْبَانَ، وهو ضعيف جداً قال أحمد: لم يكن بشئ ، وقال يحيى بن معين: لا يساوى فِلْسًا، وقال البخاري: هو منكر الحديث، وقال أبو حاتم والدارقطني: متروك الحديث.[٦]

---

(١) المستدرك ١/٦٧١ح(١٨١٨)
(٢) ميزان الاعتدال ٣/٢٢٢
(٣) تهذيب التهذيب ٧/٤٦٤
(٤) تاريخ أصبهان ٢/٢٧٦
(٥) الكامل في الضعفاء ٦/٢٥
(٦) ميزان الاعتدال ٣/٢٠٧

وبهذا يتبين لنا أن الحديث ضعيف جداً، وأنه لا مجال للتوقف والتردد في الحكم عليه، كما وقع من الإمام الذهبي بسبب التصحيف الذي حصل في اسم عُمَر بْن مُحَمَّدِ بْنِ صُهْبَانَ. وهكذا نري أن التصحيف في اسم الراوي قد يكون سبباً للتوقف في حكم الحديث نظراً لعدم وجود راو بهذا الاسم المصحف، فإذا بحث المحدث عن أقوال النقاد في ذلك الراوي بعد التصحيف الواقع في اسمه فلم يجدها توقف في الحكم علي روايته، وتوقفه هذا يعتبر مشكلاً لا يزيله إلا معرفة الصواب في اسم ذلك الراوي[١]

المثال الثاني: ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق يَحْيَى بْن بِسْطَامٍ عن أَشْعَثِ بْنِ بَرَازٍ الْهُجَيْمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ،عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " «الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا يُرِيحُ الْقَلْبَ وَالْجَسَدَ» "[٢] قال الإمام الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ أَشْعَثُ بْنُ نِزَارٍ وَلَمْ أَعْرِفْهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ وُثِّقُوا عَلَى ضَعْفٍ فِي بَعْضِهِمْ.[٣]

وقد تصحف علي الهيثمي في هذا الراوي الذي جهله اسم أبيه، والصواب أنه أَشْعَثُ بْنُ بَراز بفتح الموحدة، ثم راء ثم زاي

قال ابن حجر نزار: جماعة. وبموحدة مفتوحة ثم راء ثم زاي: أشعث بن بَراز، فرد.[٤]

وعلي الصواب أخرجه ابن عدي في الكامل، ثم روي عن يَحْيى بْنَ مَعِين قال أَشْعَث بْن براز بصري ضعيفُ وقال أيضا أَشْعَث بْن براز لَيْسَ بشَيْءٍ. وروي

---

(١) التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ١٨٣
(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١٧٧/٦ح(٦١٢٠)
(٣) مجمع الزوائد ٢٨٦/١٠ح (١٨٠٥٧)
(٤) تبصير المنتبه ١٤١٣/٤

عن البُخارِيّ قَالَ كنية أَشْعَث بْن براز أَبُو عَبد اللَّـهِ البصري الهُجَيمي منكر الْحَدِيث. ثم قال "وقال النسائي فيما أخبرني مُحَمد بن العباس أَشْعَث بْن براز متروك الحديث.[١]

فإذا عرفنا هذه الأقوال عن هؤلاء الأئمة النقاد (أَشْعَث بْن بَراز) تبين أنه ليس مجهولاً، وأنه معروف بالضعف الشديد.

والتصحيف الذي وقع في اسم هذا الراوي ترتب عليه توقف الحافظ الهيثمي في الحكم علي هذا الحديث، نظراً لعدم معرفته هذا الراوي الذي لا حقيقة له عند المحدثين باسم أَشْعَث بْن نِزَارٍ.

(١) الكامل ٢/٤٥

المبحث الثالث

أثر التصحيف في علم الرجال

من الأسباب التي أدت إلي الخلاف في عدد الصحابة عند المؤلفين لأسمائهم وسيرهم ذلك التصحيف الذي يقع فيها. فإذا وقع تصحيف في اسم صحابي نشأ عن ذلك عد ما صار إليه الاسم المصحف اسما آخر، وصحابياً آخر، فيورد المؤلفون ذلك في أسماء الصحابة علي الصواب، ويذكرون الاسم الآخر علي أنه صحابي آخر ، وقد يحدث العكس بأن يقع التصحيف في اسم راو معين، فيصير مشتبها بغيره، فيجعله أحد المصنفين شخصا واحداً، وهذه الأنواع من التصحيفات ألف فيها المحدثون بعض المؤلفات، وتسمي "بالجمع والتفريق"

أولا: الجمع

ذكر ابن منده في ترجمة سَلَمَة بْن نُفَيْعٍ بن أبي سَلَمَةَ الْجَرْمِي أنه والد عمرو بن سَلِمَةَ الصحابي الصغير الذي قدمه الصحابة إماماً مع صغره، لأنه كان أكثرهم قرآناً[١] وخالف ابن منده في ذلك الإمام ابن عبد البر وابن حجر، ففرقوا بينهما وجعلوهما اثنين

فقال ابن عبد البر: سَلَمة بن نُفَيع الجرمي، له صحبة، روى عنه جابر الجرمي. وكان قد ترجم لسلِمة بن قيس الجرمي، قبله وقال سلِمة هكذا بكسر اللام ، وهو والد عمرو بن سلمة الجرمي، له صحبة، بصري. روى عنه ابنه عمرو بن سلمة.[٢]

---

(١) معرفة الصحابة لابن منده ص ٦٨٣

(٢) الاستيعاب ٦٤٢/٢

وقال ابن حجر: سلِمة بن أبي سلمة الجرمي: أفرده بعضهم، وأورده فيمن اسمه سَلَمة- بفتح اللّام وهو وهم على وهم، فإنه بكسر اللّام، وهو والد عمرو، واسم أبيه قيس على الصّحيح. وقد تقدّم على الصّواب في الأول، وأن بعضهم وحدّ بينه وبينه سَلَمة بن نُفَيع، والراجح التعدّد.(١)

وقال أيضاً: سَلِمة: بكسر اللام، هو ابن قيس بن نفيع، الجرميّ. وقيل: هو بفتح اللّام أيضا، وهو والد عمرو بن سَلِمة...."(٢)

كما ذكر ابن حجر في ترجمة عمرو بن سلِمة :بكسر اللام، الجرمي- أنه روى عن أبيه قصة إسلامه وعوده إلى قومه ... الحديث. وفيه أنهم قدّموا عمرو بن سلمة إماما مع صغره، لأنه كان أكثرهم قرآنا.(٣)

والحاصل هنا أن في الصحابة من اسمه سَلَمَة بفتح اللام- بْن نُفَيْعٍ الْجَرْمِي، ومنهم سَلِمة: بكسر اللام، هو ابن قيس بن نُفَيع، الجرميّ. وأن هذا التصحيف الذي وقع لابن منده في كلمة (سلمة) كان من نتائجه أنه اعتبر الاثنين واحداً للاشتباه الحاصل في رسم الكلمة وللاشتراك الحاصل في النسبة (الجرمي)

ثانياً: التفريق

روي الإمام أحمد في مسنده عن يَزِيد بْن هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمْنَا مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَتُلُقِّينَا بِذِي الْحُلَيْفَةِ وَكَانَ غِلْمَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ تَلَقَّوْا أَهْلِيهِمْ، فَلَقُوا أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ،

(١) الإصابة ٢٣٩/٣
(٢) المصدر السابق ١٣٣/٣
(٣) المصدر السابق ٥٣١/٤

فَنَعوْا لَهُ امْرَأَتَهُ، فَتَقَنَّعَ وَجَعَلَ يَبْكِي، قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، أَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكَ مِنَ السَّابِقَةِ وَالْقِدَمِ، مَا لَكَ تَبْكِي عَلَى امْرَأَةٍ. فَكَشَفَ عَنْ رَأْسِهِ وَقَالَ: صَدَقْتِ لَعَمْرِي، حَقِّي أَنْ لَا أَبْكِي عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَقَدْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا قَالَ: قَالَتْ: قُلْتُ لَهُ: مَا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَقَدْ اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِوَفَاةِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ» قَالَتْ: وَهُوَ يَسِيرُ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " [١]

والحديث ذكره ابن الدّباغ من رواية ابن الأعرابيّ بإسناده، عن محمد بن عمرو بن علقمة. عن أبيه، عن جدّه، عن عائشة، قالت: قدمنا من حجّ أو عمرة، فلقينا غلمان الأنصار، فلقوا سعيد بن حصين بموت امرأته فجعل يبكي، فقال له: أتبكي على امرأة ... الحديث.

قال ابن حجر في ترجمة سعيد بن حصين: ذكره ابن الدّباغ مستدركا على ابن عبد البرّ، وهو غلط نشأ عن تصحيف فيه وفي اسم أبيه.."[٢]

والمقصود أن هذا التصحيف الذي وقع فيه ابن الدباغ أنه اعتبر سعيد بن حصين صحابياً آخر غير أُسَيْد بْن حُضَيْرٍ، في حين لا وجود لهذا الصحابي بهذا الاسم وبهذه القصة ، فجعل ابن الدباغ الواحد اثنين.

المثال الثاني: ذكر المؤلفون في أسماء الصحابة: طَارِق بْن زِيَادٍ الْجُعْفِيّ. وطَارِق بْن سُوَيْد الْجُعْفِيِّ وطَارِق بْن شِمْرٍ الْجُعْفِيّ، فذهب بعضهم إلي أن هؤلاء ثلاثة صحابة، وذهب **ابن حجر** إلي أن هؤلاء الثلاثة واحد ، وأن السبب في جعلهم ثلاثة ما وقع من تصحيف في أسماء بعضهم.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣١/٤٤١ح(١٩٠٩٥) وإسناده صحيح على شرط الشيخين

(٢) الإصابة ٣/٢٣٤

فقال رحمه الله في ترجمة طَارِق بْنِ زِيَادٍ الْجُعْفِيّ:

ذكره أبو عمر، فقال: حديثه عند سماك بن حرب، عن سنان بن سلمة، عن طارق بن زياد، قال: قلت: يا رسول اللَّه، إن لنا كرما ونخلا ...الحديث.(١) قلت: إنما هو ابن سويد الماضي، وقد أوضحت الاختلاف فيه في القسم الأول(٢)

وقال ابن حجر: في ترجمة طَارِق بْنِ شِمْرٍ الْجُعْفِيّ،. أورده ابن حبّان فوهم، وإنما هو طارق بن سويد، فقد حكى أبو نعيم أن الوليد بن أبي ثور يروي حديثه عن سماك بن حرب، فقال: طَارِق بْنِ شِمْرٍ فصحّف أباه، فهؤلاء الثلاثة واحد مع أنه تقدم.(٣)

وقال في ترجمة :طارق بن سويد الحضرميّ، أو الجعفيّ. ويقال سويد بن طارق. قال ابن مندة : وهو وهم.

وروى البخاريّ في تاريخه، وأحمد، وابن ماجة من طريق حَمَّاد بْن سَلَمَةَ عن سِمَاك بْن حَرْب، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ طَارِق بْنِ سُوَيْدٍ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ بِأَرْضِنَا أَعْنَابًا نَعْتَصِرُهَا، فَنَشْرَبُ مِنْهَا؟ قَالَ: «لَا»(٤)

وأخرجه أبو داود، من طريق شعبة عن سماك، فقال: سأل طَارِقُ بْنُ سُوَيْدٍ أَوْ سُوَيْدُ بْنُ طَارِق.(٥)

---

(١) الاستيعاب ٧٥٤/٢

(٢) الإصابة ٤٤٧/٣

(٣) المصدر السابق ٤٤٨/٣

(٤) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطب بَاب النَّهْيِ أَنْ يُتَدَاوَى بِالْخَمْرِ ١١٥٧/٢ح(٣٥٠٠) وأحمد في مسنده ٨٢/٣١ح (١٨٧٨٧) والبخاري في التاريخ الكبير ٣٥٢/٤ وإسناده صحيح

(٥) سنن أبي داود ٧/٤ح(٣٨٧٣) وإسناده صحيح

وقال البغويّ: رواه غير حماد. فقال: سويد بن طارق. والصّحيح عندي طارق بن سويد.[١]

وقال أبو زرعة: طارق بن سويد أصحّ.، وجزم أبو زرعة والتّرمذيّ أيضا وابن حبّان بأنه طارق بن سويد، عكس أبو حاتم. ورواه ابن السّكن والبغويّ، من طريق غندر، عن شعبة، فقال: عن علقمة عن طارق بن سويد سأل. ... والصّواب قول غندر.[٢]

والخلاصة أنه كان من أثر هذا التصحيف في اسم هذا الصحابي أن اعتبره المترجمون ثلاثة، أما ابن عبد البر فقد جعله اثنين، ترجم أولا لطارق بن زياد وساق له الحديث، ثم ترجم لطارق بن سويد الحضرمي ، قال ويقال سويد بن طارق...وساق له نفس الحديث،[٣]

وقد سبق القول عن ابن حجر أن الصواب في طارق بن زياد أنه ابن سويد، وأما طَارِقُ بْنُ شِمْرٍ الْجُعْفِيُّ، فقد سبق النقل عن أبي نعيم أن الوليد بن أبي ثور صحفه فقال ابْنِ شِمْرٍ ، وإنما هو ابن سويد"[٤]

المثال الثالث: ما رواه أبو داود الطيالسي من طريق أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ سَعْدٍ الْبَجَلِيَّ، يَقُولُ: شَهِدْتُ ثَابِتَ بْنَ وَدِيعَةَ وَقَرَظَةَ بْنَ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيَّ فِي عُرْسٍ وَإِذَا غِنَاءٌ فَقُلْتُ لَهُمَا فِي ذَلِكَ فَقَالَا: إِنَّهُ «رُخِّصَ فِي الْغِنَاءِ فِي الْعُرْسِ، وَالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي غَيْرِ نِيَاحَةٍ»[٥]

---

(١) معجم الصحابة للبغوي ٤٢٨/٣ : مكتبة دار البيان

(٢) الإصابة ٤١٢/٣- ٤١٣

(٣) الاستيعاب ٧٥٤/٢

(٤) التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ٢٠٢

(٥) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ٥٤٨/٢ح(١٣١٧)

وترجم ابن حجر لثابت بن يزيد الأنصاري .فقال ذكره أبو نعيم في «الصّحابة» وأخرج من طريق شريك عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد قال: " دَخَلْتُ عَلَى قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ، وَثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ، وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَعِنْدَهُمْ جَوَارٍ، فَقُلْتُ: تَفْعَلُونَ هَذَا وَأَنْتُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «رَخَّصَ لَنَا فِي اللهْوِ عِنْدَ الْعُرْسِ»[١]

قلت: وثابت بن يزيد هذا هو ابن وديعة، ووهم من جعله اثنين، فقد روى أبو داود الطّيالسيّ.....ثم ذكر الحديث، ثم قال: وأعجب من ذلك أنّ ابن أبي حاتم تحرّف عليه اسم وديعة فصار وداعة، وغاير بينه وبين ثابت بن يزيد بن وديعة وقال ما نصّه: ثابت بن يزيد بن وداعة كوفي له صحبة. روى عنه البراء، وزيد بن وهب، وعامر بن سعد، وكان قال قبل ذلك ثابت بن يزيد بن وديعة، فذكر نحو ذلك، وقال قبل ذلك ثابت بن زيد له صحبة، وروى عنه عامر بن سعد،[٢] فصيّر الواحد ثلاثة.[٣]

إذن التصحيف في أسماء الرواة وخاصة الصحابة نتج عنه ما يسمي بالجمع والتفريق، وقد نتج عن هذا الجمع والتفريق، الاختلاف في عددهم عند المصنفين في تراجم الصحابة، فالذي يجعل الواحد اثنين- بسبب التصحيف- يزيد عددهم عنده، والذي يوحد بين الاثنين والثلاثة يكون عددهم عنده أقل.

وممن الممكن أن يترتب علي هذا أيضاً تعدد شواهد الحديث عند من يعدد الصحابي الواحد، أما التفريق في أسماء الرواة - غير الصحابة - فمن الممكن أن يترتب عليه اعتبار الراوي الذي تصحف اسمه متابعاً لنفسه ، واعتبار طريقه طريقا آخر[٤]

---

(١) معرفة الصحابة لأبي نعيم ٤٧٦/١

(٢) الجرح والتعديل ٤٥١/٢

(٣) الإصابة ٥٣٧/١

(٤) التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ٢٠٤

الزوائد في علم الرجـــال

شاع عند المحدثين من المتقدمين والمتأخرين مصطلح كاد أن يكون أصلاً من أصول الحديث ألا وهو علم الزوائد.

وهو: أن يُفْرد مُحَدِّثٌ بالتأليف ما وقع لديه من أحاديث زائدة علي كتـــاب أو كتب معينة، أو يتعقب من سبقه في إيراد تراجم رواة أغفلها صـــاحب تـــأليف خاص في علم الرجال.

وهذا النوع الثاني وهو الزوائد في علم الرجال، نهض للتأليف فيه جماعة من المحدثين المتقنين، إذ إفراد هذا النوع لا يتأتي إلا لمن أتي علـــي اســـتيعاب، ومعرفة جميع الرواة المترجمين لدي من سبقه بالتأليف، ثم وقف من خلال تتبعه ومطالعاته في كتب أخري علي رواة آخرين لم يتم ذكرهم فـــي تلـــك المؤلفـــات السابقة.

وهناك بعض الزوائد في علم الرجال ناتجة عن تصحيفات وقعت لـــبعض من ألف في الزوائد في أسماء رواة معينين، فاعتقد بعد هذا التغيير الذي حصـــل في تلك الأسماء إغفالها من طرف من سبقه، فاستدركها وجعلها مـــن الزوائـــد، وهي في حقيقة أمرها إما أنها مترجمة علي الصواب لدي من سبقه، أو لا حقيقة لها علي الوجه المستدرك.(١)

ومثاله: ما رواه الشافعي في مسنده من طريق ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْـــرَاهِيمَ بْنِ أَبِي خِدَاشِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ فِي الْمَمْلُوكِينَ: «أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ»(٢)

---

(١) المصدر السابق صـــ ٢٠٧

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده في كِتَابِ الْقُرْعَةِ وَالنَّفَقَةِ عَلَى الْأَقَارِبِ ص٣٠٥ وإسناده صحيح

وقد وقع تصحيف في سند هذا الحديث في إحدي نسخ مسند الشافعي حيث وقع هكذا (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي خِدَاشٍ عن عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ عن ابْنَ عَبَّاسٍ) فتصحفت (ابن عُتْبة) فصارت (عن عُتْبة) وقد أورد الحديث الحافظ محمد بن علي بن حمزة الحسيني في كتابه (التذكرة برجال العشرة) في ترجمة عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ" وأشار في ترجمته أنه من زوائد الشافعي، والصواب أنه من رواية إِبْرَاهِيم بْنِ أَبِي خِدَاشٍ بن عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ عن ابْنَ عَبَّاسٍ) أما عُتْبَة بْن أَبِي لَهَبٍ فلا رواية له، والدليل علي ذلك:

أولاً: **قال البخاري في التاريخ الكبير** في ترجمته: إبراهيم بن خداش الهاشمي اللَّهبي الْمَكِّيّ سَمِعَ ابْن عَبَّاس روى عَنْهُ ابْن عيينة [١]

ثانياً: **قال ابن أبي حاتم**: إبراهيم بن أبي خداش بن عتبة بن أبي لهب الهاشمي اللهبي روى عن ابن عباس روى عنه ابن جريج وابن عيينة[٢]

فلم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا غيرهما من شيوخ إبراهيم بن خداش الهاشمي غير ابن عباس

ثالثًا: **قال ابن حجر تعقيبا علي الحافظ الحسيني**: وَقد وَقع لَهُ تَصْحِيف فإن إِبْرَاهِيم سمع من ابن عَبَّاس لَيْسَ بَينهمَا وَاسِطَة، وَعتبَة جده لِأَبِيهِ، فَكَأَنَّهُ كَانَ فِيهِ إِبْرَاهِيم بن أبي خِدَاش بن عتبَة بن أبي لَهب عَن بن عَبَّاس فتصحف (بن) فَصَارَت (عَن) فَنَشَأَ من ذَلِك خطأ آخر بَينته فِي تَرْجَمَة عتبَة بن أبي لَهب[٣]

---

(١) التاريخ الكبير ٢٨٤/١

(٢) الجرح والتعديل ٩٨/٢

(٣) تعجيل المنفعة ٢٦٠/١

وقال أيضاً في ترجمة عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ تعقيبا علي الحافظ الحسيني:
روى عتبَة عَن بن عَبَّاس أَنه قَالَ فِي المملوكين أطعموهم مِمَّا تَأْكُلُونَ وَاكْسُوهُمْ مِمَّا تكتسون رَوَاهُ عَنهُ إِبْرَاهِيم بن خِدَاش قلت وَقع كَمَا قَالَ فِي نُسْخَة من مُسْند الشَّافِعِي والْحَدِيث الْمَذْكُور مخرج من كتاب الْأُم للإمام الشَّافِعِي فِي كتاب الْقرعَة وَالنَّفقَة على الْأَقَارِب وَلَفظه أخبرنَا بن عُيَيْنَة عَن إِبْرَاهِيم بن أبي خِدَاش بن عتبَة بن أبي لَهب أَنه سمع بن عَبَّاس يَقُول للمملوكين أطعموهم مِمَّا تطْعمُونَ وألبسوهم مِمَّا تلبسُونَ هَكَذَا فِي النّسخ الْمُعْتَمدَة ابن أبي خِدَاش بن عتبَة بن أبي لَهب فَالْحَدِيث من رِوَايَة إِبْرَاهِيم عَن بن عَبَّاس[1]

وبعد أن تبين لنا هذه التصحيف الذي وقع للحافظ الحسيني في سند هذا الحديث حيث تصحفت(ابن عُتْبَةَ) فصارت عن(عُتْبَةَ) نقول إن عُتْبَةَ بْنَ أَبِي لَهَبٍ لا رواية له، ولهذا لا يصح أن يكون من زوائد الشافعي كما ذهب الحافظ الحسيني

والمثال الثاني: ما رواه الإمام أحمد في مسنده قال حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كَانَ يَنَامُ مُسْتَلْقِيًا حَتَّى يَنْفُخَ، ثُمَّ يَقُومُ، فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ»

ثم قال الإمام أحمد حَدَّثَنَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ فُضَيْلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَهُ[2]

وقد وقع في سند هذا الحديث تصحيف للحافظ الحسيني في طريقه الثاني ترتب عليه اعتبار حَجَّاج بن فُضَيْلٍ، بدل حَجَّاج عَنْ فُضَيْلٍ، فأفرد ترجمة للحجاج

---

(١) المصدر السابق ٨٥٩/١

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ١٤٢/٧ح(٤٠٥١) وهو حديث صحيح

بن فضيل وجعله من زوائد الإمام أحمد فقال: حجاج بن فُضَيْل عَن إِبْرَاهِيم وَعنهُ يحيى بن زَكَرِيَّا لَا يعرف قلت هَذَا خطأ نَشأ عَن تَصْحِيف [١]

والصواب أن الحديث من رواية الحجاج، وهُوَ بن أَرْطَأَة عن فُضَيْل بن عَمْرو الْفُقَيْمِي ، وقد رواه ابن ماجة علي الصواب فقال رحمه الله: **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ زُرَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ قَامَ، فَصَلَّى»** [٢]

والمقصود هنا أن التصحيف الذي وقع للحافظ الحسيني ترتب عليه اعتبار حَجَّاج بن فُضَيْلٍ من زوائد الإمام أحمد، في حين أن هذا الراوي بهذا الاسم لا حقيقة له، فالصواب في اسمه أنه حجاج بن أرطأة، وقد روي له مسلم مقروناً بغيره، وأصحاب السنن الأربعة، وقد ترجم له الإمام المزي في تهذيب الكمال فلا يصح جعله من الزوائد.

والمثال الثالث: ما رواه الإمام أحمد في مسنده قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُسَيْنٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ حَبِيبِ بْنِ هِنْدٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ السَّبْعَ الْأُوَلَ فَهُوَ حَبْرٌ»[٣]

---

(١) تعجيل المنفعة ٤٣٠/١

(٢) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها باب الوضوء من النوم ١٦٠/١ح (٤٧٥) وإسناده صحيح

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٥٠١/٤٠ح(٢٤٤٤٣) وإسناده حسن

وهذا الحديث قد وقع في إسناده تصحيف للحافظ الحسيني حيث وقع عنده هكذا (عَمْرٌو بن حَبِيبِ بْنِ هِنْدٍ الْأَسْلَمِيِّ) فأورده في((التذكرة)) علي أنه من زوائد الإمام أحمد.

فقال رحمه الله (عَمْرو بن حبيب بن هِنْد الْأَسْلَمِيّ عَن عُرْوَة عَن عَائِشَة رضى الله تَعَالَى عَنْهَا وَعنهُ إِسْمَاعِيل بن جَعْفَر لَيْسَ بِمَشْهُور) فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله (قلت بل لَا وجود لَهُ وَلَا روَايَة فِي مُسْند أَحْمد وَلَا فِي غَيره، وَإِنَّمَا هُوَ خطأ نَشأ عَن تَصْحِيف. ثم قال فَكَأَن النُّسْخَة الَّتِي وَقعت لَهُ وَقع فِيهَا أَخْبرنِي عَمْرو بن حبيب فتصحفت (عَن) فَصَارَت (بن) فتركب من ذَلِك اسْم هُوَ عَمْرو بن حبيب وَلَا وجود لَهُ وَالله أعلم[١]

والدليل علي صحة ما ذهب إليه ابن حجر من وقوع التصحيف في هذا السند أمور:

أولا: وروده عند الإمام أحمد في موضع آخر علي الصواب من طريق أَبي سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ حَبِيبِ بْنِ هِنْدٍ....به[٢] فقد بين هذا الطريق أن المقصود بعَمْرُو هو عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو.

ثانيا: أن الحاكم أخرج هذا الحديث علي الصواب في المستدرك، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد من طريق عَمْرُو بْن أَبِي عَمْرٍو، عَنْ حَبِيبِ بْنِ هِنْدٍ الْأَسْلَمِيِّ،..به وقال هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» ووافقه الذهبي،[٣]

---

(١) تعجيل المنفعة ٦٠/٢

(٢) مسند الإمام أحمد ٧٨/٤١ح(٢٤٥٣١)

(٣) المستدرك ٧٥٢/١ح (٢٠٧٠) وتاريخ بغداد ١٠٧/١٠

ثالثاً: قال ابن أبي حاتم حبيب بن هند بن أسماء بن هند بن حارثة الأسلمي روى عن أبيه هند بن أسماء بن حارثة.... وروى عنه عبد الله بن أبي بكر وعمرو بن أبي عمرو وابن حرملة سمعت أبي يقول ذلك.(١)

وكل هذا يدل علي أن قول الحسيني في عَمْرو بن حَبِيبِ بْنِ هِنْدٍ تصحيف، وأن هذا الراوي بهذا الاسم لا حقيقة له، ولا رواية، لا في المسند ولا خارجه، فلا يصح أن يكون من الزوائد ،كما أن عَمْرُو بْن أَبِي عَمْرٍو،مَوْلَى الْمُطَّلِبِ ليس من زوائد أحمد، بل هو مترجم له في تهذيب الكمال، وروايته عند الجماعة.

وقوله صلي الله عليه وسلم «فَهُوَ حَبْرٌ» بفتح الهاء المهملة وكسرها وسكون الباء الموحدة، أي عالم. والمقصود بالسَّبْعَ الْأُوَلَ أي السَّبْعُ الطُّوَالُ: أَوَّلُهَا سُورَةُ الْبَقَرَةُ وَآخِرُهَا سُورَةُ بَرَاءَةٌ. (٢)

(١) الجرح والتعديل ١١٠/٣

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢٢٠/١

الخـاتمـــــة

الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّـينَ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَعَلَى أَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ الْمُـؤْمِنِينَ وَعَلَـى أَصْـحَابِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا دَائِمًا أَبَدَ الْآبِدِينَ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

الْحَمْدُ للَّهِ الَّذِي جَعَلَنَا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَعَلَى دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّـدٍ – عَلَيْـهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَبِشُكْرِهِ تَزِيدُ الْبَرَكَـاتُ وَالْخَيْرَاتُ. وَبَعْدُ:

فأحمد الله الذي سهل إتمام هذا البحث على هذا النحو، وقد توصلت فيـه إلى بعض النتائج التالية:-

- التصحيف ظاهرة لم يسلم منها أحد، بل وقع فيها كبار المحدثين، والسبب فـي ذلك أن علم الحديث علم يعتمد علي النقل والسماع، وكلاهما يخطئ، غيـر أن نسبة الخطأ تقل في الرواة المحققين الذين تمرسوا بصناعة الحديث وتفرغـوا لضبطه، ومهروا في إتقانه، عن الشيوخ المجودين العـارفين بعلـم الحـديث رواية ودراية
- لم ينعقد إجماع علي العمل بنص مُصَحّفٍ وهذا يدل علي عناية الله بحفظ هـذه الشريعة، كما يدل علي العناية التامة التي بذلها المحدثون في الذب عن السنة، والسعي في الحفاظ عليها لفظا ومعني.
- يكاد يندر أو ينعدم وجود تعمد التصحيف من طرف بعض الرواة، إلا مـا ورد عن الشيعة في تصحيف قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَـا صَدَقَةٌ» وقد سبق الكلام عليه

- التصحيف علة تقدح في الحديث سنداً ومتنا، وله أثر بالغ في قبول الأحاديث، وردها، أو في التوقف في الحكم عليها.
- التصحيف الحاصل في أسماء الرواة أدي إلي الجمع والتفريق في أسماء الرجال
- قد يقع التصحيف في أسماء الرواة أو في صيغ التحديث في الإسناد فيترتب علي ذلك استدراك رواة زوائد لا حقيقة لهم، ولا رواية إطلاقاً
- أهمية الوقوف علي النسخ المتعددة من أي كتاب يراد تحقيقه ، وذلك حتي لا نعزو التصحيف إلي مؤلف الكتاب بينما قد يكون ذلك من الناسخ

التوصيات

- ينبغي لطالب الحديث وغيره أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف.
- ضرورة أخذ وسماع الحديث عن الشيوخ والعلماء الذين لهم عناية تامة بتحقيق ألفاظه، وضبط أسماء رواته، فإن في ذلك تجويداً له، وتيسيراً وتقريبا لطالب العلم. وأما من أَخْذُهُ وَتَعَلُّمُهُ مِنْ بُطُونِ الْكُتُبِ، كَانَ مِنْ شَأْنِهِ التَّحْرِيفُ، وَلَمْ يُفْلِتْ مِنَ التَّبْدِيلِ، وَالتَّصْحِيفِ.
- ضرورة إعادة طبع كثير من كتب الحديث التي نشرت بدون تحقيق علمي يعتمد ويلتزم منهج المحدثين في تحقيق النص الحديثي
- تأسيس مجلس علمي يعتني بتحقيق التراث الإسلامي يتكون من العلماء المحققين في علم الحديث، توكل إليهم مهمة التحقيق والطبع والإشراف علي

كتب الحديث ومراجعة ما ينشر في العالم الإسلامي في علم الحديث، وتقـويم أعمال المحققين.

وأختم بما كان يختم به النبي صلي الله عليه وسلم مجلس التحديث «اللهُـمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا تُحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ، وَمَنْ طَاعَتِكَ مَـا تُبَلِّغُنَـا بِـهِ جَنَّتَكَ، وَمَنَ الْيَقِينِ مَا تُهَوِّنُ عَلَيْنَا مَصَـائِبَ الـدُّنْيَا، اللهُـمَّ أَمْتِعْنَـا بِأَسْـمَاعِنَا، وَأَبْصَارِنَا، وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا، وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمْنَـا، وَانْصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا، وَلَا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْثَرَ هَمِّنَا، وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا»[١]

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم

كتبه

د/ عبد السلام عبد الهادي

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات ٥/٥٢٨ح (٣٥٠٢) والنسائي في السنن الكبـرى فـي كِتَاب عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ باب مَا يَقُولُ إِذَا جَلَسَ فِـي مَجْلِـسٍ كَثُـرَ فِيـهِ لَغَطُـهُ ٩/١٥٤ح (١٠١٦١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م
- الأذكار للنووي المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر:- دار ابن حزم- الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: علي محمد البجاوي الناشر: دار الجيل، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- الإصابة في تمييز الصحابة المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ
- الأعلام المؤلف: خير الدين الزركلي(المتوفى: ١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - ٢٠٠٢ م
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام المؤلف: علي بن محمد أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : ٦٢٨هـ) المحقق : د.الحسين آيت سعيد الناشر : دار طيبة – الرياض الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
- تاريخ ابن يونس المصري عبد الرحمن بن أحمد الصدفي، (المتوفى: ٣٤٧هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ

- تاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني(المتوفى: ٤٣٠هـ) المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م
- التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري،(المتوفى: ٢٥٦هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ
- تأنيب الخطيب علي ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب – محمد بن زاهد الكوثري- طبعة دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠١هـ ١٩٨١م
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه : أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار- المكتبة العلمية، بيروت
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة
- تذكرة الحفاظ المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف –صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) حققه: السيد الشرقاوي الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- التصحيف وأثره في الحديث والفقه- المؤلف أسطيري جمال الناشر دار طيبة للنشر

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة - ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق الناشر: دار البشائر- بيروت الطبعة: الأولى١٩٩٦م
- تقريب التهذيب المؤلف: ابن حجر العسقلاني- المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير- ابن حجر العسقلاني الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
- التمييز- للإمام مسلم بن الحجاج القشيري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي الناشر: مكتبة الكوثر – السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤١٠
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (المتوفى: ١٣٨٦هـ)- المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال- جمال الدين ابن الزكي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠
- توجيه النظر إلى أصول الأثر- طاهر بن صالح السمعوني (المتوفى: ١٣٣٨هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة - مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

- الثقات –محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي(المتوفى: ٤٦٣هـ)المحقق: د.محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف – الرياض
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م
- الرَّد على ابْن الْقطَّان فِي كِتَابه بَيَان الْوَهم وَالْإِيهَام، مُحَمَّد بن أَحْمد الذهبي تَحْقِيق: خَالِد بن مُحَمَّد الْمصْرِيّ، دَار النشر: الْفَارُوق الحديثة – الْقَاهِرَة الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م
- سنن ابن ماجه– أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي
- سنن أبي داود– أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد– الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت
- سنن الترمذي– محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي،(المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر
- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) حققه شعيب الارنؤوط، – مؤسسة الرسالة، بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م

- سنن الدارمي- أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (المتوفى: ٢٥٥هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المغني، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م
- سنن النسائي- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة- مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦
- سير أعلام النبلاء – شمس الدين الذهبي- المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط- مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- شرح (التبصرة والتذكرة- أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- شرح النووي علي صحيح مسلم محيي الدين النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) : دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) حققه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم الناشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت
- صحيح ابن حبان- محمد بن حبان،أبو حاتم، البُستي(المتوفى: ٧٣٩ هـ) حققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م
- صحيح البخاري- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري،المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

- صحيح مسلم- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط- المؤلف: أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: موفق عبد الله عبد القادر الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٨
- الضعفاء الكبير المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (المتوفى: ٣٢٢هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- العلل لابن أبي حاتم الرازي (المتوفى: ٣٢٧هـ) تحقيق: د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الناشر: مطابع الحميضي الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) المحقق: د. عبد الله الجبوري الناشر: مطبعة العاني – بغداد الطبعة: الأولى، ١٣٩٧
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

- فهرس الفهارس والأثبات، عبد الحي الكتاني (المتوفى: ١٣٨٢هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: ٢، ١٩٨٢
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين عبد الرؤوف المناوي (المتوفى: ١٠٣١هـ) الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر الطبعة: الأولى، ١٣٥٦
- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام ابن حجر العسقلاني، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٠١
- الكامل في ضعفاء الرجال- أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ) الناشر: مكتبة المثنى – بغداد- تاريخ النشر: ١٩٤١م
- الكفاية في علم الرواية. للخطيب البغدادي المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة
- لسان العرب - جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ
- لسان الميزان- ابن حجر العسقلاني المحقق: دائرة المعرف النظامية - الهند الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م
- المجروحين لابن حبان- تحقيق محمود إبراهيم زايد ط دار الوعي حلب الطبعة الأولي ١٣٩٦هـ

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد- أبو الحسن نور الدين الهيثمي(المتوفى: ٨٠٧هـ) المحقق: حسام الدين القدسي مكتبة القدسي، القاهرة عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤
- المجموع شرح المهذب- المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار الفكر
- المستدرك على الصحيحين المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠
- مسند أبي داود الطيالسي سليمان بن داود الطيالسي (المتوفى: ٢٠٤هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر – مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- مسند الإمام أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون- الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- المسند لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- عام النشر: ١٤٠٠ هـ
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار المؤلف: عياض بن موسى بن عياض السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ) دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)الناشر: المكتبة العلمية – بيروت

- المصنف في الأحاديث والآثار- أبو بكر بن أبي شيبة، (المتوفى: ٢٣٥هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت الناشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
- المعجم الأوسط- أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني الناشر: دار الحرمين – القاهرة
- معجم البلدان المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م
- المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني -المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة: الثانية
- معرفة الصحابة لابن منده العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ) حققه: عامر حسن صبري الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م
- مقدمة ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- معرفة علوم الحديث- الإمام أبي عبد الله الحاكم تحقيق لجنة إحياء التراث العربي منشورات دار الآفاق الحديث بيروت- الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- معرفة علوم الحديث المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري- المحقق: السيد معظم حسين الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
- المغرب في ترتيب المعرب المؤلف: ناصر بن عبد السيد برهان الدين المُطَرِّزِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ) الناشر: دار الكتاب العربي
- الموضوعات لابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى
- موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي (المتوفى: ١٧٩هـ) صححه محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر أحمد بن حجر العسقلاني- حققه وعلق عليه: نور الدين عتر الناشر: مطبعة الصباح، دمشق الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- نصب الراية لأحاديث الهداية- جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ) المحقق: محمد عوامة الناشر: مؤسسة الريان- بيروت -لبنان/ دار القبلة - جدة – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

- النهاية في غريب الحديث والأثر المؤلف: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) الناشر: دار الفكر العربي
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان (المتوفى: ٦٨١هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر - بيروت

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٥٥٨١
٢	الفصـــل الأول أحكام التصحيف	٥٥٨٥
٣	المبحث الأول تعريفُ التَّصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ	٥٥٨٥
٤	المبحث الثاني: أقسام التصحيـــف	٥٥٩٣
٥	المبحث الثالث: أَسْبَابُ وقوعِ التَّصْحِيفِ فِي الْحَدِيثِ	٥٦٠١
٦	المبحث الرابع: حكم التَّصْحِيفِ فِي الْحَدِيثِ	٥٦١٤
٧	حكم تصحيح التصحيف والتحريف	٥٦١٨
٨	المبحث الخامس: الكتب المؤلفة في التصحيف والتحريف	٥٦٢٠
٩	الفصل الثاني أثر التصحيف في الحديث الشريف	٥٦٢٧
١٠	المبحـــث الأول: أثر التصحيف في علم الجرح والتعديل	٥٦٢٨
١١	المبحث الثـاني: أثر التصحيف في تعليل الأحاديث	٥٦٣٩
٢٢	المبحث الثالث: أثر التصحيف في علم الرجال	٥٦٦٣
٢٣	الخاتمة	٥٦٧٥
٢٤	فهرس المصادر والمراجع	٥٦٧٨
٢٥	فهرس الموضوعات	٥٦٨٩